نظرية الضد النوعي ودورها في تفتيت الدولة والمجتمع في المنطقة العربية

*عبد القادر الطائي، سحر الطراونة**

ملخص

تنطلق الدراسة من فكرة مفادها، أن الوجود البشري محكوم بنظرية صراع الأضداد، وإذا قمنا بإضفاء الصبغة السياسية على هذه المقولة واسقطناها على المنطقة العربية لوجدنا أنها وبفضل ما تتمتع به من قيمة جيوستراتيجية، كانت على الدوام هدفاً لسياسات قوى خارجية، تحالفت مع قوى داخلية أحياناً للنيل منها. وفي ضوء ما تقدم تحاول الدراسة التثبت من صحة الفرضية التي تذهب إلى أن المصالح المتضاربة تمثل أضداد أساسية متصارعة يصعب التوفيق بينها، ما يقود إلى حالة مستدامة من اللاستقرار، وربما تقود إلى مجابهات توظَف فيها مختلف أدوات القوة بما فيها القوة العسكرية لتحقيق مصالح معينة .فالأحداث التي عاشتها المنطقة العربية، وما تزال تعيشها هي نتاج الرؤى والتطلعات والمصالح المتعارضة التي لم نجد حلولاً لها أو للعديد منها حتى الآن، بفعل من تداخل مطالب القوى المتصارعة محلية كانت أو اقليمية أو دولية وبما يتوافق مع سياسات التفتيت والتفكيك التي صاغتها بعض الدوائر الغربية، ومراكز صنع القرار الخارجية.

الكلمات الدالة: نظرية الضد النوعي، تفتيت، المنطقة العربية.

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

عندما نتوسل الحقيقة عبر التفكير العقلاني المتوازن بين الطرح الافتراضي ومعطيات الواقع الموضوعي، فإن هذه الحقيقة يمكن تَلمسها على نحو أكثر وضوحاً، وربما أكثر عمقاً. فالحقائق التي نعيشها في عالمنا الواقعي يمكن أن تبنى عليها فرضيات تُعين على الوصول إلى منطلقات نظرية تؤسس فيما بعد لمسلمات يصعب دحضها من الناحية المنطقية. وتماهياً مع هذه الفكرة يمكن إعطاء تفسيراً أكثر اقتراباً من الحقيقة، إن لم تكن الحقيقة بذاتها، إذا ما أخضعنا الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية وما تزال، إلى التفسير المنطقي ضمن قانون المصلحة والحاجة اللتان تدفعان إلى الفعل المراد به إشباعها، أو تحقيق مقتضياتها. ولعل هذا التفسير، ضمن سرديات عالم السياسة، يغطي مساحة لا بأس بها من اشتراطاته. فإذا كانت السياسة تعني في مقدمة معانيها، القدرة على التخطيط والإدارة لإنجاز حاجة ما، أو مصلحة بذاتها، عند ذلك يمكن القول أن لا مصلحة ولا مصالح من دون فعل سياسي يكون قادراً على تحقيق غاياتها. وبإدراك هذه الفكرة يمكن القول ايضاً، أن في عالم السياسة الواقعي يبدو من الصعوبة بمكان الحديث عن (الصدفة) كحدث غير متوقع تفرض حضورها بمعزل عن التخطيط السياسي كشكل من أشكال هندسة الأحداث السياسية وصناعتها، هذا إذا اتفقنا على أن السياسة هي فن الممكن، أو أنها إدارة وتخطيط يسهم العقل البشري في تصميمها. بمعنى، أن الحدث السياسي، أو الظاهرة السياسية لا يمكن أن تكون إلا تعبيراً عن إرادة بشرية اسهمت في صياغتها. وبعبارة واحدة، أن الحدث السياسي، أو الظاهرة السياسية ليست قدرية (ميتافيزيقية) أسهم عالم الغيبيات في وجودها، أنما هي نتاج إرادة بشرية واعية ومدركة لما تنشد إنجازه. صحيح أن عامل (الصدفة) لا يمكن إسقاطه، أو استثنائه كعامل غير متوقع، إلا أن الصحيح ايضاً، أن رسم السياسات يفترض التخطيط واستحضار الوسائل والتحسب المسبق، وإن كان هناك هامش غير محسوب خارج إطار الإدراك البشري لحالة اللاتوقع. وبخلاف ذلك، أي لو أعطينا لعامل (الصدفة) هامشاً أوسع من هامش ما تدركه الإرادة البشرية، فإننا نكون، والحالة هذه، عفويّن وقدريّن، ولكن لسنا بساسيّن، ولا مخططين إستراتيجيّين، وهذا أمر يصعب التسليم به في عالم السياسة الواقعي.

وبقدر تعلق الأمر بالمنطقة العربية، التي تحظى بقيمة جيوستراتيجية كبيرة الأهمية بالنسبة للقوى العظمى والكبرى، فإنها كانت، وعلى الدوام، ميداناً للصراع بين هذه القوى من ناحية، وبينها وبين القوى المحلية من ناحية أُخرى. وكانت علَّة الصراع، وماتزال، تكمن في السعي الحثيث لإطرافه من اجل تحقيق مصالحهم، وبطريقة يجد فيها كل طرف أن المنافع التي يمكن أن يجنيها الطرف

* جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن. تاريخ استلام البحث 2019/11/26، وتاريخ قبوله 2020/6/8.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الآخر، بل حتى وجوده، وهي الضد النوعي الذي يحول دون تحقيق ما يسعى إليه.

وفي الوقت الذي لم تكن فيه الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى من القرن الماضي على أقل تقدير، وحتى الوقت الحاضر، هي أحداث عفوية، أو قدرية، أو أنها جاءت بالصدفة، فإنها قطعاً كانت نتاج تخطيط وتدبير وضعته وقامت عليه دوائر القوى الغربية بما يتوافق مع تطلعاتها وأهدافها التي كانت تستدعي أن تكون الضد النوعي كبديل عملي يقود إلى تحقيقها. وإذا استبعدنا القول إن هناك (مؤامرة) نسجت خيوطها وحددت مساراتها وسياقات عملها القوى الغربية التي تقف بالضد من تطلعات العرب القومية والوطنية، كما لا يستسيغه البعض، فإن المرادف لهذا المصطلح، أي مصطلح المؤامرة، هو التخطيط السياسي الذي ينشد تحقيق المصالح، والذي تفرضه مقتضيات المصالح العليا للقوى الغربية، والذي يفسر بدوره لماذا نكثت تلك القوى بالوعود التي قطعتها في البداية على الشريف حسين بن علي وهو يقود الثورة العربية الكبرى بمعاهدة سايكس–بيكو عام 1916. يصطف إلى جانبها بالنتيجة التي وصلنا إليها وعد بلفور عام 1917، الذي مهد لمشروع إقامة الكيان الإسرائيلي عام 1947. وهناك العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والعدوان الإسرائيلي عام 1967، والحرب العراقية– الإيرانية عام 1980، ثم الغزو العراقي للكويت عام 1990، والحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق (حرب تحرير الكويت)عام 1991. ويضاف إلى ذلك كله احتلال العراق عام 2003 على يد القوات الأمريكية، وما ترتب على ذلك من تداعيات على دول عربية مثل سوريا، وليبيا، واليمن، والجزائر، والسودان، ويقف على رأس القائمة معّول التدمير الإرهابي تنظيم داعش. كل هذه العناوين تحمل معها حالات مختلفة لصراع الأضداد الأساسية، وبها نجد أن معادلة المصالح المتضاربة بين الأضداد الأساسية، أو بين الفكرة وضدها النوعي هي التي حكمت المنطقة العربية وتحكمت بمصائرها، ما قاد بالنتيجة إلى حالة تبدو أنها لا متناهية من الأزمات والتوترات والصراعات والحروب دفعت ثمنها دول وشعوب المنطقة، وبما لا يدعو إلى الاطمئنان على المتبقي منها لتكون بمنأى عن التفتيت والتشظية إذا ما استمرت سياسة الاستهداف بالضد النوعي.

الإطار النظري:

الإطار النظري الذي تنهض عليه الدراسة يذهب إلى أن لكل فكرة أو موضوع له ما يناقضه ويعمل بالضد منه، ومن هذا المعنى تستمد نظرية الضد النوعي مقوماتها الفكرية إذ تنطلق من افتراض مفاده أن لكل حالة ما يتقاطع معها بالمعنى ويعمل بالضد منها كموضوع، الامر الذي يترتب عليه حالة من الصراع ببن الاضداد يسعى كل طرف إلى نفي الآخر وإلغاءه والحلول كبديل عنه(Engles،1962:71). ولو اختزلنا الجدل الفكري لما قامت عليه هذه النظرية، وركزنا على فكرة المصالح في عالم السياسة التي تدفع بالدول إلى تحقيقها، وهي مصالح متضادة ومتعارضة، لوجدنا أن جوهر السياسة الدولية، وكما يذهب هانزمورغنثاو، ماهو إلا صراع من أجل القوة (Morgenthau،1972: 155). فالصراع الذي هو نقيض فكرة السلام، أو الضد النوعي لحالة السلام يعكس بقدر كبير حالة الضد بين أطرافه التي يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه التي تتقاطع مع مصالح الغير. بمعنى أن الصراع يجسد قدر كبير من التناقض في المنظومة القيمية والفكرية لأطرافه، وبشكل يصعب التوفيق بينهما.ولو اسقطنا هذه المقولة على المنطقة العربية، وما تتمتع به من أهمية استراتيجية، يمكن أن نلاحظ أنها كانت، وعلى الدوام، ساحة لصراع القوى الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر، اذ دائماً ما وقفت هذه القوى بالضد من أي مشروع عربي يحتضن جغرافية الوطن العربي لإقامة دولة عربية. وعلى هذا شكلت حركات التحرر الوطني في المنطقة العربية، وحصول الدول العربية على استقلالها، وسعي البعض منها إلى تأطير وجودها القومي في كيان عربي موحد، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني–الاسرائيلي، واعادة الأرض العربية المحتلة لأصحابها الشرعيين، كل ذلك شكّل وعلى الجملة، أضداد سياسية، أو أضداد نوعية لما تطمح اليه القوى الغربية الطامعة بالمنطقة العربية، ما جعلها، أي المنطقة العربية، مأزومة بحالة مستدامة من اللاإستقرار تطورت فيما بعد تشظيتها بعد أن تمت تجزئتها.

وعلى هذا، تم التصدي لأي مشروع عربي قابل لأن يكون الأساس لبناء الدولة العربية القومية، بمشاريع ومخططات تعمل بالضد منه لإنهاكه واضعافه والحيلوله دون انجازه. وبعباره واحدة، إن ما تشهدة المنطقة العربية بدولها وشعوبها هو النتيجة المنطقية لصراع الأضداد النوعية حيث يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه الحيوية.

الدراسات السابقة:

دراسة عوني فرسخ (1985) مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي–الصهيوني المعاصر

والتي تتحدث عن سياسة القوى الكبرى وخططها في استهداف المنطقة العربية، وما قادت اليه من حالات التجزئة والانقسام

باعتبار أن قيام أي مشروع عربي قومي أو وجود دولة وطنية موحده يمثل تهديد استراتيجي لمصالح هذه القوى. فعمدت إلى اضعافها ودق اسفين الفرقة والخلاف فيما بينها.

دراسة يهوشفاط هركابي (1982) استراتيجية إسرائيل في الثمانينات

تتحدث الدراسة عن الاستراتيجية التي ينبغي على اسرائيل اعتمادها رغم ضعف احتمالات الحرب من الدول العربية، وهي استراتيجية قائمة على أساس اضعاف الدول الوطنية الموحدة عن طريق تفتيتها إلى دويلات متصارعة ومتناحرة.

دراسة David Fromkin (1989) سلام لإنهاء كل سلام: خلق شرق أوسط حديث

David Fromkin, A Peace to End All Peace: Creating The Modern Middle East

تسلط الدراسة الضوء على سياسات القوى الكبرى وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في الشرق الوسط، ودورها في دعم اسرائيل والسياسات التي اتبعتها الاخيرة لإعادة تصميم شرق أوسط جديد يتناسب مع وجودها وتحقيق مصالحها في المنطقة العربية وبالشكل الذي يجعل منها دولة متعايشة بسلام مع الدول العربية.

دراسة Said Aburish (1997) الصداقة المتوحشة، الغرب والنخب العربية

Said Aburish, A Brutal Friendship: The West and Arab Elite

دراسة قيمة تتناول مصالح الدول والقوى الغربية في المنطقة العربية خلال فترة الحرب العالمية الأولى والثانية، ومرحلة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية والدور الذي لعبته بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في التآمر على بعض القيادات والرموز العربية وطبيعة تحالفاتها مع (اسرائيل) بعد قيامها بهدف اضعاف التيار القومي والتحالف مع قيادات الإخوان المسلمين للحيلولة دون ظهور دولة عربية قائدة تهدد مصالح الغرب.

فرضية الدراسة:

الفرضية التي تحاول الدراسة التثبت من صحة نتائجها تذهب إلى أن المصالح المتضاربة تمثل أضداد أساسية متصارعة يصعب التوفيق فيما بينها، ما يقود إلى حاله من اللاإستقرار، وربما إلى مجابهات توظف فيها مختلف أدوات القوة تحقيقاً لمصالح وأهداف معينة. فالأحداث التي شهدتها وما تزال تعيشها المنطقة العربية هي نتاج الرؤى والتطلعات والمصالح المتعارضة، أو الأضداد النوعية المتصارعة.

منهجية الدراسة:

ولغرض الوصول إلى النتائج التي توصلت اليها الدراسة تم الإعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يقوم هذا المنهج على تتبع الأحداث التاريخية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث يذهب إلى رصدها وتحليلها وتفسيرها ومعرفة دورها في السياق التاريخي التي مرت به المنطقة العربية، وربطها بالواقع الذي نعيشه وبالنتائج التي وصلت اليه، وبما يتوافق مع صحة فرضية الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: يسعى هذا المنهج إلى تحديد خصائص الظاهرة موضوع الدراسة، ووصف طبيعتها، ونوع العلاقة بين عناصرها والأسباب التي قادت اليها، وربط كل ذلك بنتائج الدراسة وفي كل المعالجات التي تضمنتها.

منهج التحليل النطمي: عميد هذا المنهج ديفيد ايستون الذي يرى أن الظاهرة السياسية تتحرك بفعل عوامل خارجية وداخلية تؤثر فيها ويطلق عليها (المدخلات Inputs) وهذه العوامل أو المدخلات تتفاعل مع وسط نظامي تؤلفه عناصر عده، وعملية التفاعل هذه يطلق عليها (العمليات Process) يترتب عليها نتائج يطلق عليها (مخرجات Outputs) ومن خلال هذا المنهج يمكن التعرف على العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت في المنطقة العربية وتفاعلت مع عناصرها، وما ترتب على كل ذلك من نتائج وهذا المنهج تم اعتماده في كل المعالجات التي جاءت عليه الدراسة.

المعالجة الأولى: في معنى ومفهوم الضد النوعي

منذ أن وجدت البشرية، وِجدت معها الأضداد الأساسية، فكل شيء (موضوع) أو (فكرة) له ما يقابله بالضد الذي يمثل نقيضه. فحين نفكر في خصائص الأشياء، وفي علاقتها، وفي أساليب فعلها وتفاعلاتها، وفي العمليات التي تدخل فيها سنجد، وبشكل عام، أن كل هذه الخصائص والعلاقات والتفاعلات تنقسم إلى أضداد أساسية. فلو فكرنا في فعل أي فكرة، أي في واقعها عندما تتحول

إلى حركة وسلوك، سنجد أن فعلها مع غيرها سيكون أما تنافر أو تجاذب، التنافر مع غيرها والتجاذب مع شبيه لها، إذ لايمكن أن تكون العناصر متنافرة إلا إذا كانت متضادة، أو مختلفة بالضد مع بعضها. كما لا يمكن أن تكون متجاذبة إلا إذا لم تكن متضادة، بل متشابهة ومنسجمة مع بعضها البعض.

وعلى العموم، مهما كان مجال البحث الذي ينظر إليه سنجد أنه يشمل مثل هذه الأضداد الأساسية، سنجد أننا لاندرس مجرد عدد من الأشياء المختلفة والخصائص المختلفة، والعلاقات المختلفة والعمليات المختلفة، إنما أزواجاً من الأضداد متضادةٌ تضاداً أساسياً. وفي التضاد فإن المختلف ليس مواجهاً بأي مغاير، إنما بمغايره هو، أو بالضد منه هو. والفكرة بموضوعها المستقل تنطوي على مقومات وخصائص تشكل الضد لما تحمله الأُخرى لتجعل منها، ليس مغايراً لها ومتمايزة عنها، إنما متصارعة معها ليكونا فكرتين متضادتين متصارعتين.

والضد لا يقتصر على المعنى، إنما يمتد إلى المضمون ليجعل منه ضداً نوعياً. فالاختلاف، أو التضاد يقوم على بنية فكرية تصورية، وأسس معيارية تجعل منه نقيضاً للآخر وبديلاً عنه بالنوع والجوهر، والمضمون والمحتوى، وكلاهما، الفكرة وبديلها، أو بمعنى أدق ضدها النوعي، يعبران بالممارسة على أرض الواقع عن معالجتّين مختلفتين، وفي الوقت نفسه متعارضتين، يؤديان إلى نتائج مختلفة في السلوك والنشاط، مختلفتان في منهج التفكير وطريقة العمل، ويتوخيان تحقيق أهداف متعارضة غير متوافقة.

وعلى هذا يمكن تعريف الضد النوعي باعتباره مفهوم يراد به وصف حالة اللاتماثل والتضاد بين شيئين مختلفين، متنافريّن ومتناقضيّن، وبالشكل الذي لايمكن التوفيق بينهما إلا بإزالة احدهما للآخر (عبد الفتاح،1977:311). وفي ضوء هذا التعريف يمكن القول اذًا،إن كل فكرة، بقدر ما يكون لها نقيض، فإن هذا النقيض هو ضدها النوعي في المبدأ وطريقة التفكير والهدف المراد تحقيقه. وهذا التضاد بين الفكرة وضدها النوعي يقودان حتماً إلى الصراع، ذلك أن كل منهما ينطلق من مسلمات فكرية ثابتة تتقاطع في أهدافها النهائية مع أهداف الضد الآخر المغاير له في ثوابته الفكرية ومنطلقاته الأساسية. وعليه، فإن جوهر الفكرة بقدر ما يجعلها متمايزة ومتميزة، بل مختلفة عن نقيضها، فإنه لا ينشد سُبل التقارب منها والاندماج معها، إنما يتطلع إلى إلغائها وتقويض مرتكزاتها. وبإدراك الاتجاهات المتضادة المتناقضة التي تنفي بعضها البعض، تكون كل فكرة في صراعها مع نقيضها تثابر؛ لإن تستدعي ما يعزز مصداقيتها ويؤكد أهليتها على البقاء والاستمرار باعتبارها الفكرة– النموذج– الجديرة بالاقتداء. وينبغي أن لا ينصرف الذهن إلى أن الأضداد الأساسية معزولة عن بعضها الآخر، بل على العكس، فإن الأضداد الأساسية ليست متضمنة في كل موضوع، أو في كل فكرة فحسب، إنما هذه الأضداد الأساسية تفترض نقائضها، وهي ترتبط معها بشكل لا ينفصم، ولا يمكن لأي منها أن يستبعد الآخر، بل لا يمكن أن يوجد بغيابه أو من دونه، ولا يُفهم إلا في علاقته معه، أو بدلالة كونه النقيض له. بمعنى، لا يمكن فهم الأضداد في انفصال عن بعضها، إنما في علاقتها التي لا يمكن فصلها في كل ميادين البحث. فالخير والشر مثلاً، فكرتان متناقضتان متضادتين، إلا أننا لا يمكن أن نفهم أي منها إلا بوجود الآخر، بعبارة أخرى، ليس بالإمكان فهم وإدراك أي منهما، بمعزل عن الآخر، إنما وجود الآخر يعطي كل منهما معناه الحقيقي ووجوده الذاتي.

ولو سحبنا هذا الإطار النظري إلى الواقع التجريبي، إلى الواقع السياسي، وأخذنا المنطقة العربية، والتي هي موضع دراستنا، لوجدنا أن ذات الشيء يسري عليها. فهناك الفكرة (الموضوع) ونقيضها الأساسي، أو ضدها النوعي، إذ شهدت المنطقة العربية، وعلى امتداد تاريخها، ضروباً من الصراعات سواء بين القوى الدولية الطامعة بأهميتها وقيمتها الجيوستراتيجية، أو بين هذه القوى والقوى الوطنية في الداخل العربي ضمن إطارها الجغرافي الممتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي.

كانت القوى الدولية الاستعمارية، وهي تسعى للسيطرة على المنطقة العربية، مدركة أن التجربة الإنسانية تشير إلى أن مقومات الوجود القومي الحية قادرة على إنتاج حركة قومية نشطة. كما كانت واعية لخطر نهوض قومي عربي قادر على أن يوظف بنجاح الموقع الإستراتيجي الفريد، ويستثمر بكفاءة عالية الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة، ويعيد للوطن العربي دوره الريادي في الحضارة الإنسانية. من هنا أدركت تلك القوى أن الضرورة تقتضي وجود أضداد اساسية لها مضمون نوعي تُعيق تحول العرب إلى قوة قومية فاعلة ونشطة. وعليه كان واحداً في مقدمة الأضداد زراعة إسرائيل في قلب الوطن العربي. ومنذ وجود هذا الكيان المغتصب وحتى وقتنا الراهن لم تنعم المنطقة العربية بالأمن والاستقرار، بل أمعن هذا الكيان في تكريس التجزئة وزيادة حدة الانقسام باعتباره الضد النوعي للحالة العربية الموحدة. وبهذا تولَّدَ في مواجهة المشروع القومي الوحودي العربي تحدٍ مضاد أستغل التناقضات الثانوية العربية على نحو صيَّرها في بعض الحالات إلى تناقضات رئيسية، وبُعثت في الساحة العربية كل المقولات التي تخدم التحرك المضاد للوعي العربي الذي فجرته نكبة عام 1948. وعمقت هزيمة حزيران/يونيو عام 1967 واقع التجزئة والتخلف، وعززت من نشاطات القوى الغربية والحركة الصهيونية في أنتاج مدرسة فكرية تُشكك في صلاحية وصدقية النموذج القومي العربي، وترسيخ حالة اليأس

الذي خلفه العجز العربي عن إزالة آثار عدوان عام 1967. وبعد تمكن إسرائيل من احتلال بعض الأراضي العربية، وانجزت مشروع الدولة الإسرائيلية، كان هناك مخطط رديف غايته تعميق التجزئة في الواقع العربي، أنه مخطط التفتيت والتشظية القائم على تصفية مقومات الوجود العربي وتدميرها، وتمزيق النسيج الاجتماعي داخل الدولة الوطنية. وكانت البوابة الفلسطينية مدخلاً لتجزئة الوطن العربي وتفتيت وحدة الدولة الوطنية فيما بعد، كان هناك مشروع آخر لعب أيضاً دور الضد النوعي في مواجهة القوى الوطنية والتقدمية، وهو مشروع دعم الجماعات الإسلامية وفكرها السلفي المتطرف كبديل للفكر القومي وهو المشروع الذي زرعته ودعمته بريطانيا منذ أربعينيات القرن الماضي، والذي انتهى في العقد الأول من القرن الحالي، بعد أن اشتد عوده وتجذر، إلى تأسيس الفكر الإسلامي السلفي المتطرف ليقود العمليات الإرهابية التي تناغمت وتوافقت مع المشروع الأمريكي–الإسرائيلي، ليس في تشويه الصورة الحقيقية لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف المتسامح، إنما أيضاً الإسهام بتدمير الدولة العربية وتقويض مرتكزاتها الوطنية، ولكن هذه المرة تم التدمير بمعاول عربية وسواعد إسلامية إرهابية متطرفة.

المعالجة الثانية: الضد النوعي في منهج التفكير الإستراتيجي للقوى الدولية

إذا كانت نظرية الضد النوعي تفترض وجود أضداد أساسية متصارعة فيما بينها لينتهي صراعها إلى تأكيد صلاحية وجود واحداً منها، فإن هذه النظرية، وعند مقاربتها بموضوع الدراسة وهي المنطقة العربية، نجد أنها ارتبطت تاريخياً في منهج التفكير الإستراتيجي للقوى الدولية بملامح تبلور الوعي القومي في مرحلة الثلاثينيات من القرن الماضي التي شهدت انبعاث الدعوات المطالبة بالتحرر والاستقلال وإقامة الوحدة العربية، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، ومن ثم بعدهما إسرائيل والولايات المتحدة. وبسبب من خطورة هذا التوجه سلكت تلك القوى دروباً حرصت فيها على إتباع سياسات من شأنها إجهاض أية أفكار أو تطلعات يمكن أن تقود إلى مشاريع وحدوية، وكانت ترى في حالة الانقسام والتجزئة ما يتوافق مع أهدافها ومصالحها. هذه الرغبة أكدها التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية البريطانية عام 1921، وجاء فيه (إن ما نريده ليس منطقة عربية موحدة، إنما منطقة عربية ضعيفة ومفككة، تنقسم إلى إمارات صغيرة بقدر ما يمكن تحت سلطاننا، لكنها عاجزة عن القيام بعمل منسق ضدنا، وتشكل دريئة ضد القوى في الغرب) (Fromkin،1989: 106).

وكان الاعتقاد الذي تشكل لدى صناع السياسة البريطانيون فيما بعد، أن التيار الإسلامي المتنامي الذي يقوده الإخوان المسلمين، وخصوصاً في مصر، يمكن أن يكون البديل النوعي الذي يعمل بالضد من التطلعات القومية الوحدوية. لذا ينبغي دعمه لكونه يمثل حركة فكرية مناهضة للأفكار القومية اليسارية العلمانية المتوافقة مع التوجهات الاشتراكية والشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي. وبهذا كتب السير (اليك كيركبرايد) أحد مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية/ مكتب الشرق الأوسط في القاهرة، مذكرة في مايس/مايو 1947، جاء فيها (ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لمساندة الحركة الإسلامية لأنها تسمو على النزعة القومية ومنازعات الأُسر الحاكمة وغيرها) (Kirkbride،1947).

لقد وجدت بريطانيا، وبعدها الولايات المتحدة في حركة الإخوان المسلمين والتيارات المتأسلمة الضد النوعي للتيارات الفكرية القومية واليسارية المعادية لمصالحهم في المنطقة، والتي يمكن التعويل عليها كقوى مضادة ومانعة لانتشارها. ففي مذكرة أعدها (جون تروتبك) في تشرين الأول/أكتوبر 1949 من مكتب الشرق الأوسط في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ذكر فيها (ينبغي لنا أن نمضي في تشجيع الحركة الإسلامية... إن أحد مصادر جاذبيتها بالنسبة لنا هو افتراض أن التعاون معها يشكل حصناً منيعاً أمام انتشار الشيوعية ومواجهة التيارات القومية الراديكالية اليسارية المعادية لمصالحنا في المنطقة... لا يمكنني الاعتقاد بأننا سنجد أي شيء بنَّاء بدرجة أكبر من الحركة الإسلامية، وان الطريق السليم هو التعاون معها) (Troutbeck،1949).

وقد وجد هذا الإنطباع المتشكل لدى الحكومة البريطانية إستجابة واضحة من قبل الإخوان المسلمين في مصر للتعاون معها في مواجهة عبد الناصر ذو الميول القومية والتطلعات الثورية الوحدوية، وبهذا كتب (تريفور ايفانز) المستشار في السفارة البريطانية في القاهرة مذكرة في 7 شباط/فبراير 1953 إلى الخارجية البريطانية جاء فيها (إن الاستنتاج المترتب على تعاون الإخوان المسلمين له ما يبرره بعد أن أبدوا استعداداً للتعاون مع بريطانيا في مواجهة التيارات العلمانية والميول القومية، وما لمسوه في شخصية عبد الناصر أنه لا يتوافق مع ميولهم وتوجهاتهم السياسية ويمكن لبريطانيا الاعتماد عليهم كحليف بديل عن التيار القومي اليساري)(Lucas،1991،:93–94).

وفي منتصف الخمسينيات وقف الأمريكيون إلى جانب البريطانيين لينخرطوا أكثر في الجهود المشتركة في التصدي للتيار القومي بزعامة عبد الناصر والعمل على الإطاحة به بسبب من توجهاته القومية الوحدوية، فانصرفوا إلى صياغة تشكيلة متنوعة من

المؤامرات والانقلابات في مصر وسوريا باعتبارهما جزء من عملية إعادة تنظيم أكبر مخططة للشرق الأوسط لدحر (فايروس القومية العربية) حسبما جاء في مذكرة بالغة السرية لوزارة الخارجية الأمريكية التي أكدت على أن (آيزنهاور رئيس الولايات المتحدة وصف للبريطانيين الحاجة إلى خطط ميكافيلية ورفيعة المستوى للتوصل إلى وضع في الشرق الأوسط مواتٍ لمصالحنا ويمكن من أن يقسم العرب ويهزم أهداف أعدائنا) (Lucas،1991:95).

وعلى هذا عملت بريطانيا ووكالة المخابرات المركزية وبجهود مشتركة على تمويل ودعم الإخوان المسلمين في مصر، والدفع بهم للقيام بأعمال شغب تمهد لعملية انقلابية بعد أن تجري تصفية عبد الناصر، ويمكن أن تكون مسوغاً لتدخل عسكري (Nutling،1957:34–35). ففي تشرين الأول/اكتوبر عام 1956، شنت بريطانيا، وبتحالف مع إسرائيل وفرنسا هجوماً عسكرياً على مصر للإطاحة بنظام عبد الناصر، إلا أن هذه العملية كان نصيبها الفشل بسبب من تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالضغط على قوى الغزو بتوقيف عملياتهم العسكرية (Lucas،1991:36). ورغم فشل عملية الغزو العسكري، بقي موضوع إسقاط نظام الحكم في مصر، وبالتعاون مع الإخوان المسلمين، يمثل هدفاً مركزياً، وأن الإخوان المسلمين يمكن أن يحلّوا كبديل نوعي لنظام علماني متشدد في خياراته القومية، وأن يكون النظام البديل موالٍ لهم لإنجاز مصالحهم، ويقوم بوظيفة متوافقة لا تعرقل جهودهم في رسم سياساتهم حيال المنطقة. إذن، الهدف المركزي هو إسقاط الزعامات القومية، وبإنهاء دورها سيتراجع التيار القومي، وستضعف الفرص أمام ظهور قيادات قومية بديلة (Evan،1957).

وبقدر ما أعطى فشل عملية العدوان الثلاثي على مصر، بهدف الإطاحة بعبد الناصر، زحماً قوياً للأحزاب القومية والقوى والتيارات التقدمية القدرة على الثبات في مواجهة التحديات الخارجية وعمليات التخريب السرية، أصبحت نظرية الضد النوعي المتمثلة في (الإسلام في مواجهة القومية) أو (الإسلام ضد القومية) أكثر إلحاحاً لأن تأخذ مسارات جادة لتطبيقها. وقد تجسد ذلك في الصراع الذي كان دائراً في المنطقة بين تيارين رئيسين، يحمل كل منهما فكرة، يحمل كل منهما مشروع يمثل النقيض النوعي لفكرة او لمشروع الطرف الآخر وهما: تيار الأنظمة الوطنية والقومية التقدمية العلمانية المدعمة من قبل الاتحاد السوفيتي التي تحظى بمساندة شعبية على امتداد الوطن العربي. وتيار القوى المحافظة الموالية للغرب، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان تجدان في هذه القوى ما يمكن الاعتماد عليه بجدارة في مواجهة خطر حقيقي هو خطر انتشار الفكر القومي.

والواقع، لم تكن الأفكار الحاملة للمشروع القومي لوحدها مبعثاً لمخاوف بريطانيا والولايات المتحدة، إنما اصطف إلى جانبها عامل النفط الذي أخذ دوره يتنامى كونه سلعة إستراتيجية تدخل في بُنية المصالح الحيوية لكل منهما. وبسبب خطورة النفط وأهميته المتزايدة، أملت الضرورة إتباع سياسات من شأنها أن تبقي عليه تحت سيطرتهما وسيطرة شركاتهم النفطية، وأن لايُفرط به مهما كان الثمن. هذا الحرص الشديد على النفط أكده رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية عام 1958 بالقول (هناك شاغل خاص قديم العهد للبريطانيين يتمثل بالإبقاء على الشرق الأوسط مقسماً وضمان أن لا تهمين دولة بمفردها على موارد النفط، وأن مصلحتنا تكمن في الإبقاء على الدول الرئيسة المنتجة للنفط منفصلة وتحت سيطرتنا)(Riches،1958). ومن جانبه كتب سلوين للويد، وزير الخارجية البريطاني عام 1959 مذكرة جاء فيها (أن مصلحة المملكة المتحدة أن تبقى الدول العربية المنتجة للنفط مستقلة وتتبع سياسة نفطية تديرها حكومات مستقلة عن منتجي الشرق الأوسط الآخرين، وبعيدين عن تأثير الزعامات القومية)(Lloyd،1959). وعن الأهمية المستقبلية للنفط بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة، نبه مجلس الوزراء البريطاني في دراسة أعدها عام 1959 جاء فيها (إن المصلحة الخاصة لبريطانيا، وكذلك الولايات المتحدة، هي استمرار السيطرة على الموارد النفطية وماينتج عنها من أرباح لكل منهم، لذا يجب التنسيق مع الأمريكان على أن يبقى النفط بعدياً عن القوى الراديكالية القومية، وأن ندعم حلفائنا من الدول النفطية في المنطقة العربية)،(Cabinet Office،1959).

إذن في ضوء ما تقدم يمكن القول، كان هناك متغيران أصيلان لعبا دوراً مهماً في تكييف المنهج الاستراتيجي لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هما، عامل المشاعر القومية المعادية لمصالحهم، وعامل النفط، مادفع بهما إلى البحث عن بدائل نوعية تعمل بالضد من كل ما يهدد هذه المصالح ويلحق الاذى بها. وكان التعويل مركزاً على الدور الذي يمكن للإخوان المسلمين القيام بما يضمن النجاح لإنجاز هذه الغاية.

في الواقع، لم تكن مصر آنذاك هي الساحة الوحيدة للصراع الذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا ضد القوى الوطنية والقومية بقيادة عبد الناصر، إنما امتد الصراع إلى الساحة السورية التي شهدت هي الأخرى، بسبب من قوة التيار القومي فيها، أنواع متعددة من العمليات السرية كالاغتيالات والمحاولات الانقلابية. ففي أواخر الأربعينيات من القرن الماضي تعاقب على حكم سوريا مسؤولين من حب البعث القومي المؤيدون لسياسة عبد الناصر المعادية للامبريالية، ويدعون لإقامة علاقة وثيقة مع موسكو. وكانت وجهة

النظر البريطانية، التي تبلورت بشكل أكثر وضوحاً تجاه سوريا في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، تذهب إلى تبني خيار القيام بانقلاب عسكري وتشكيل حكومة موالية للغرب يكون للإخوان المسلمين دور بارز فيها. وكانت الولايات المتحدة مؤيدة وبشدة لهذا الخيار، وفي نفس الوقت كانت حريصة على أن يكون دورها منطوياً على السرية لكي لا يثير ردود أفعال قوية لدى السوفييت (Foreign Office،1956).

وتنفيذاً لهذا الخيار، وافق مجلس الوزراء البريطاني في آذار 1956، وبالتنسيق مع المخابرات المركزية الأمريكية، على القيام بمؤامرة أطلق عليها تسمية (توزيع المسؤولية على أطراف متعددة) تشترك فيها تركيا، والعراق، والحزب الشعبي السوري في لبنان، مع تجنيد الإخوان المسلمين في سوريا للقيام بأعمال شغب وإثارة القلائل تمهيداً لإنقلاب عسكري ضد نظام الحكم القائم في سوريا بزعامة شكري القوتلي ذو الميول القومية والوحدوية والمؤيد لسياسات جمال عبد الناصر (Jones،2004:403).

وهكذا، نجد أن بريطانيا كانت تتآمر سراً مع القوى المتأسلمة، بما يماثل سياستها في مصر، لتحقيق هدف مركزي هو إنهاء التيار القومي في سوريا، وضرب القيادات الوطنية المعارضة لسياستها في المنطقة. إلا أن مخطط (توزيع المسؤولية على أطراف متعددة) سرعان ما تم دحره في تشرين الأول/أكتوبر 1956، بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، واعتقال السلطات السورية بعض المتآمرين الرئيسيين. ومع ذلك، استؤنفَ التآمر البريطاني على السوريين، وكان هذه المرة بالتعاون مع الأمريكيين أيضاً. فبحلول أيلول/سبتمبر 1957، جاءت المؤامرة الثانية التي نظمها فريق عمل سري في واشنطن وحملت مسمى (الخطة الاثيرة)* (Jones،2004:407)، والتي لقيت تأييداً من أعلى المستويات في لندن، وكانت تؤكد على استمالة الإخوان المسلمين وتحريضهم في دمشق، ويكون انخراطهم فيها أمراً أساسياً في إثارة انتفاضة داخلية كمقدمة للإطاحة بالحكومة السورية حيث يتم (تسليح الإخوان المسلمين وتدريبهم وتنمية قدراتهم القتالية للقيام بدور نشط لتغيير نظام الحكم في سوريا)(Fenton،2003). إلا أن هذه الخطة فشلت هي الأخرى ولم تمضي قُدماً بسبب عدم موافقة الدول العربية المجاورة لسوريا خشيةً منها أن تُقدم الحكومة السورية بعمليات عسكرية ضدها إذا فشلت في تحقيق أهدافها (Aburish،1997: 127–130). وخلال عقد من الزمن، منذ عام 1957 إلى عام 1967، كانت الأحداث التي تجري في المنطقة العربية تثبت أنها الأكثر حسماً بالنسبة لمستقبل التيار الإسلامي. فخلال حرب حزيران /يونيو عام 1967، وأنزلت إسرائيل هزيمة مفجعة بالدول العربية بقيادة النظاميّين الوطنيّين العلمانيّين المصري والسوري، واعتبرت هزيمة حزيران هزيمة لفكرة القومية العربية التي بدأت جاذبيتها حينذاك قد طفقت تذوي بالفعل. وعلى الرغم من أن النظم القومية نجحت في بعض الأوقات في تحدي الهيمنة الغربية في المنطقة، وحققت بعض المكاسب المحلية لشعوبها إلا أنها فشلت في مواجهة إسرائيل، وعجزت عن الوقوف بوجه أطماعها التوسعية، بل أن هزيمتها عسكرياً أتاحت فرصة تاريخية لإسرائيل لاحتلال كامل التراب الفلسطيني مع اقتطاع أجزاء من أراضي الدول العربية المحيطة بها (Khashan،1997: 5–11) وبذلك تكون إسرائيل والقوى الدولية الداعمة لها سجلوا نصراً باهراً في تقويض فكرة القومية العربية، وتقويض ركائز أي مشروع عربي قومي نهضوي مستقبلاً. وبالمقابل، عملت بريطانيا والولايات المتحدة على دعم وتشجيع التيار الإسلامي والقوى المتأسلمة باعتبارهم الضد النوعي لفكرة القومية العربية العلمانية، والبديل المفضل عنها بعد أن تم التشكيك والطعن بصدقية وجدارة الخطاب السياسي العربي الرسمي والشعبي، المفعم بالآمال والمشاعر القومية لتحقيق الأهداف التي كان يريد إنجازها. هذا ما أكده المسؤولون البريطانيون والأمريكيون، إذ لاحظوا (إن هزيمة العرب عام 1967 أعقبها إحياء ديني ملحوظ وزيادة مرموقة في المشاعر الدينية المعادية للأفكار القومية والشيوعية، مع زيادة في المطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وأصبحت قطاعات واسعة من الجماهير العربية ترى في القوى المتأسلمة الحل النوعي لمشاكل الشرق الأوسط، ففي مصر، كما هو الحال في بقية الدول العربية، تراجعت مكانة الأحزاب التقدمية ليتنامى بدلاً عنها دور الإخوان المسلمين باعتبارهم يمثلون تيار فكري يحظى بالمزيد من القبول والرضا الشعبي... وبهذا يكون المسرح مهيئاً للإحياء المتأسلم الذي اكتسح المنطقة العربية طوال السبعينات)(Milton،2005: 54–55).

وبعد رحيل عبد الناصر عن المشهد السياسي عام 1970، رحلت معه فكرة (ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) كما تراجعت الأفكار القومية والوحدوية وخفت بريقها، تلك الأفكار التي كان يخشى منها الغرب وتخشى منها إسرائيل، لتشهد مصر بداية عهد جديد وبديل لعهد استمر ما يقارب عقدين من الزمن. وعندما وقعت معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام 1979، خرجت مصر من دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي، كما شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة تحولاً نوعياً من الانفتاح والتعاون معها.

وأما على الجانب السوري، بقيت حكومة البعث بقيادة حافظ الأسد، ومن بعده بشار الأسد، حكومة عرجاء متكئة على معادلة منضبطة من توازنات القوى (الإسرائيلية–الأمريكية– السوفيتية) وبعدها معادلة التوازنات (الإسرائيلية–الأمريكية–الروسية) وبفضل هاتين المعادلتين لم تعد سوريا تمثل خطراً وجودياً لإسرائيل، ولا تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة. وبقيت سوريا دولة

موحدة حتى الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس عام 2011 التي أُخرجت عن مسارها في تلبية طموحات الشعب السوري، وقادت إلى تداعيات طائفية تتوافق مع المشروع الصهيوني– الأمريكي في تفتيت الدول العربية، أو على الأقل الدول القائدة فيها، في مسيرة الصراع العربي–الإسرائيلي. وأما في الوقت الراهن تعيش سوريا حالة من الصراعات بين جماعات إرهابية متأسلمة وميليشيات شيعية تابعة لإيران، فضلاً عن تدخل قوى إقليمية ودولية (إيران، وتركيا، وروسيا، والولايات المتحدة وغيرها) وجميع هذه القوى تسعى إلى إيجاد مناطق نفوذ داخل سوريا ما أدى إلى تمزيقها وتشريد الملايين من أبناءها.

ولم تقتصر نظرية الضد النوعي من الناحية التطبيقية على مصر وسوريا، إنما استهدفت العراق وليبيا واليمن ايضاَ. فبالنسبة للعراق، وبقيت الذاكرة السياسية الأمريكية محتفظة، وحتى نيسان/أبريل عام 2003، بتاريخ حافل من المواجهات، ولم تلقى إستجابة مرنة من قبل النظام الحاكم في العراق، لعل من بين هذه المواجهات تأميم 50% من حصص الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العاملة في العراق عام 1971، ولحقها تأميم ما تبقى من حصص هذه الشركات في 6 تشرين الأول /أكتوبر عام 1973. وفي آذار/مارس عام 1989، رفض العراق العرض المقدم من قبل الإدارة الأمريكية، والذي حمله وفد من الكونغرس الأمريكي برئاسة ريتشارد بيرل، وهو عرض أُريد به من صدام حسين تقديم تنازلات كثمن على العراق دفعه مقابل الموقف المساند له من قبل الولايات المتحدة في حربه مع إيران (صدام،2016: 41). إلا أن صدام حسين رفض هذه الشروط، الأمر الذي ترتب عليه فيما بعد، وكما يشير (بوب وودورد)، تشكلت قناعة لدى الإدارة الأمريكية، مفادها أن النظام العراقي دخل في دائرة الأنظمة المعادية ما يستوجب العمل على احتوائه وإضعافه. ما عزز هذه القناعة خطاب صدام حسين في وقت لاحق، وفي الأول من نيسان 1990 أنه إذا هاجمت إسرائيل العراق، أو أي دولة عربية فأنه سيقوم بحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج (صدام،2016: 42).

وإثر ذلك جاءت عملية غزو العراق للكويت في الثاني من آب/أغسطس 1990. ووفقاً لآراء بعض المحللين، إن عملية الغزو أعطت مبرراً كافيا لتكون الإطاحة بنظام صدام حسين هو الهدف الذي تسعى إنجازه الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد عملية تحرير الكويت ظل العراق في دوامة الحصار الإقتصادي على مدى ثلاثة عشر عاماً، من عام 1990 وحتى عام 2003. وخلالها أصدر الكونغرس الأمريكي في عام 1998 قانون تحرير العراق الذي عبر عن موقف رسمي يُلزم الإدارة الأمريكية بتغيير نظام صدام حسين (صدام،2016: 91). وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، كشفت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الأبن، ومنذ 2001/9/19، عن نشاطاتها المعادية لصدام حسين. بدء هذا التحرك رسمياً بأجتماع بوش مع الكونغرس الأمريكي في 2001/9/20، حيث بدأت مهمة تهيئة الرأي العام الأمريكي والدولي على تقبل فكرة إن العراق يمتلك اسلحة دمار شامل أستعداداً للحرب. وقد انضم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير إلى هذه الاستعدادات ومثَّل الحليف الإستراتيجي لبوش في حربه المقبلة على العراق. وطيلة هذه الفترة، منذ نهاية أيلول 2001، كان الاتهام المتكرر للعراق من قبل فريق المحافظين الجدد بقيادة بوش الابن هو أن العراق يمتلك اسلحة دمار شامل وبإمكانه في أي لحظة أن يدمر طريقة الحياة الأمريكية، أو أي دولة في العالم (The New York Times،2001). وكان أحمد الجلبي، رئيس تيار الوفاق الوطني العراقي، هو مرشح الإدارة الأمريكية ليتولى الحكم في العراق كبديل لصدام حسين(The New York Times،2001). واستمرت الحملة المكثفة ضد العراق كونه يمتلك أسلحة دمار شامل، وأنه يقوم بأستعدادات لإنتاج قنبلة نووية. وقد ساند (توني بلير) هذا التوجه بالقول (أن العراق يملك اليورانيوم ومصدره من أفريقيا، وأن العراق لديه القدرة على نصب أجهزة الإطلاق خلال ثلاثة ارباع الساعة). واستمر مشهد التصعيد بالتعبئة العسكرية والحشد الإعلامي الذي أعدته الولايات المتحدة وبالتعاون مع بريطانيا منذ شباط 2002 وحتى الخامس من شباط 2003، حيث عرض (كولن باول) تقريراً استخبارياً أتهم فيه العراق بوجود مختبرات متنقلة تنتج أسلحة جرثومية فضلاً عن امتلاك العراق لسلاح نووي (The New York Times،2002). وكانت المحطة الأخيرة في سيناريو الحرب على العراق هو قرار الكونغرس في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، الذي إجاز الرئيس الأمريكي بشن الحرب على العراق. وكان من أبرز النتائج التي ترتبت عليها هذه الحرب إشاعة حالة من الفوضى والإنهيار والتدمير والعنف، وسرعان ما تمزق العراق بعمليات عنف ديني وعرقي مدبرة وممنهجة، والهدف من ذلك كله، كما يقول جوزيف نيلسون (إنه لتعزيز مكانة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ينبغي تفكيك الدول المحيطة بها، والتي تمثل جواً عدائياً لها) (The New York Times،2002). هذا الهدف أعلن عنه المحافظون الجدد صراحته في مطلع عام 1996، وفي وثيقة وقعها ريتشارد بيرل وديفيد فيث، تشير إلى أن العراق يشكل خطراً على إسرائيل وأمنها، وأنه لابد من إضعاف العراق عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة دويلات، دولة كردية، وأخرى سُنية في الوسط، ودولة شيعية في الجنوب، بهذه الطريقة يمكن إضعاف العراق (The Institution for Advanced Strategic Political Studies،1996). هذا المطلب تحقق بعد غزو العراق عام 2003، إذ كان الغرض هو تدمير الدولة الموحدة وتحويل مقدراتها إلى أحزاب طائفية متصارعة، وكان المدخل لذلك هو تدمير اسلحة الدمار

الشامل. وبعد ثلاث سنوات على احتلال العراق اعترف بوش في 21 آب/ أغسطس 2006، أنه كان يخدع العالم بقوله (إن السبب الأهم الذي جعلنا نتدخل في العراق وقتئذٍ هو أننا (ظننا) أن لديه أسلحة دمار شامل، ثم تبين لنا أنه لم تكن لديه هذه الأسلحة)(The New York Times،2006).

وبنفس القدر من الاهتمام بتصفية الزعامات العربية ذات الميول القومية المتشددة لإنهاء دورها من المشهد السياسي بضد نوعي بديلاً عنه، كان لمعمر القذافي نصيب في ذلك، الذي تبنى منذ وصوله إلى السلطة في أيلول/سبتمبر 1969، وبالتوافق مع سياسة عبد الناصر، مواقف معادية للمصالح الغربية في المنطقة، وخصوصاً في مجال صناعة النفط وإنتاجه وتصديره وتوزيعه، محققاً زيادة ضخمة في الإيرادات على حساب الشركات الأجنبية المنتجة للنفط. لذا كان التقييم الدائم لأجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية للقذافي (أنه يشكل تهديداً لأمن الإمدادات النفطية، وشخصية تؤلب المشاعر ضد الغرب، وسياسته لا تشجع على تكوين انطباعات أنه يمكن أن يكون حليف موثوق به مستقبلاً.. انه مصدر قلق غير مرغوب فيه، وبخط موازٍ لعبد الناصر) (Ibbott،1971). وعلى هذا، تركزت جهود بريطانيا والولايات المتحدة على تصفيته منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، إذ بادرت الولايات المتحدة بقصف مقر إقامته عام 1986، إلا أنه تمكن من النجاة لعدم تواجده فيه. وبعد عشر سنوات، وفي أوائل 1996، كانت بريطانيا تخطط مع إرهابيين ليبيين مرتبطين بالقاعدة لاغتيال القذافي في شباط/فبراير 1996، إلا أن العملية فشلت أيضا (Naughghton:2006).

وفي تطور لاحق، جاء القرار الأمريكي–البريطاني أن تتم عملية الإطاحة بنظام حكم القذافي بعملية عسكرية نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا بعد صدور قرار مجلس الأمن بالرقم (1973) في 17آذار /مارس 2011.، بفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا ومنع القوات الحكومية الليبية من شن هجمات جوية على الثوار، لتُشرع بعد ذلك الأبواب على مساحة من الصراعات الداخلية بين قوى محلية وقبلية، مع إمكانية كبيرة لتقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم، إقليم شرقي، وإقليم في الوسط والجنوب، وإقليم في الغرب. وما تزال ليبيا تعيش حرب أهلية بين فريقين متصارعين، الجيش الوطني بقيادة الجنرال خليفة حفتر وحكومة الوفاق الوطني بقيادة فائز السراج والميليشيات التابعة له. يصطف إلى جانب هذا الدول العربية، التي تناولتها الدراسة كنماذج تاريخية لنظرية الضد النوعي، كل من اليمن والجزائر. وهي على الجملة تعيش حالة من الحروب والفوضى وعدم الاستقرار الداخلي استجابة لسياسة التفتيت وتدمير كيان الدولة الوطنية الموحدة، وهو المشهد الذي تتسم به معظم أجزاء المنطقة العربية. والملاحظ، في كل هذه النماذج، يلعب تيار القوى المتأسلمة المدعوم من قبل قوى خارجية، إقليمية كانت أم دولية، دوراً بارزاً في المشهد السياسي، كأنما أُريد لهذا التيار أن يكون الضد النوعي لتثبيت الأمن والاستقرار في المرحلة الانتقالية التي تلي التغيير السياسي بهدف ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية (Machon،2005: 166–171)

الضد النوعي في منهج التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي

إلى جانب العمل بالضد المناهض لفكرة القومية العربية والمشروع العربي الوحدوي الذي خططت له بريطانيا والولايات المتحدة، كانت إسرائيل تقف على الجانب الآخر لإستكمال ما كانت تسعى له كل من القوتيّن الدولتين، لكن بنمط من التفكير المغاير وأدوات ووسائط هي الآخرى مختلفة نوعاً ما.

منذ قيام دولة إسرائيل عام 1947، كانت أهم وظيفة انشغل بها الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي هي مسألة الأمن وضمان وجود إسرائيل، طالما هناك إصرار عربي باسترجاع الأراضي المغتصبة (Williams، 1975: 203).

وما عمق من المعضلة الأمنية لدى إسرائيل اندلاع حرب 1973، التي أكدت عجز استراتيجية الردع الإسرائيلي المدعَمة بمنظومات أسلحتها التقليدية والتقنية المتطورة عن منع العرب من اللجوء إلى الخيار العسكري وبما يضمن لها الأمن والاستقرار. من ناحية أخرى، رغم التداعيات التي ترتبت على حرب 1973، وفي مقدمتها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، وما قادت إليه من تراجع ملحوظ لضواغط الخيار العسكري وأضعفت إمكانية اندلاعها، يبقى موضوع الحرب أمراً وارداً، وإن الصورة النمطية عن العرب المتشكلة في ذهنية صناع القرار في إسرائيل ما تزال ترى أنهم يمثلون قوة لا يؤتمن جانبها، وثمة إصرار عربي، وإن اختلفت درجاته، يذهب إلى أن لا تعطى إسرائيل كامل الحرية في التصرف على حساب الحقوق والمطالب المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وأن تحصل على كل ماتريد، وعلى العرب أن يتنازلوا ويقبلوا بكل شيء تريده إسرائيل. من جانب آخر، لم تفلح إسرائيل في استئصال جذور الوعي العربي بالانتماء إلى أمة، وما يزال هناك من يدعو إلى تبني مشروع قومي عربي يُعين العرب على استعادة الحق العربي والفلسطيني المغتصب، ومواجهة السياسات المنفلتة التي تمارسها إسرائيل سواءاً في الداخل الفلسطيني،

أو في علاقاتها مع الدول العربية، بمعنى أن إسرائيل ما تزال تبحث عن ضمانات قوية تمكنها من أن تقطع حالة الشك باليقين في أنها تمكنت فعلاً من تقويض مقومات الوجود القومي. ليس هذا فقط، إنما لا يوجد لدى إسرائيل ما يعزز الاعتقاد أنها تمكنت من إضعاف الإرادة العربية وانتزعت رغبتها في الاستجابة لحتمية تطوير قدراتها الذاتية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لبناء مشروع عربي حضاري نهضوي يمهد السبيل أمامها. وفي ضوء تجربتها التاريخية، لأن تعيد قراءة الكيفية التي يمكن بواسطتها إدارة الصراع مع إسرائيل في ضوء واقع ومعطيات جديدة كانت تفتقر إليها في السابق لتعود بنتائجها لصالحها أكثر ما تكون لصالح إسرائيل.

وجملة هذه الاعتبارات دفعت بقادة إسرائيل إلى التفكير بشكل جاد عن بدائل تعمل بالضد منها، وبما يعطل من آلية فعلها تجنباً للنتائج الخطيرة المترتبة عليها. ولعل ما يأتي في مقدمة هذه البدائل التي تمثل مشروعات مستقبلية وتحمل معها كل مواصفات الضد النوعي، هي الأفكار التي جاء بها الجنرال الإسرائيلي يهوا شفاط هركافي، وتضمنتها أطروحته التي تذهب إلى أن احتمالات الحرب بين العرب وإسرائيل تكون واردة جداً فيما لو تمكنت جماعات إسلامية متطرفة، أو قوى قومية يسارية من الوصول إلى مراكز السلطة واتخاذ القرار، عندها يكون أمن إسرائيل معرض لمخاطر جدية أكثر من أي وقت مضى. لذا يفترض البحث عن سياسات ضد نوعية تؤمن بجانب هذه التحديات وتلغي مخاطرها (هركابي،1982: 13). هذه الاستراتيجية، كما يقول هركافي (تحمل من العناصر ما يؤمن لها النجاح في عملها على المدى البعيد. فالمنطقة العربية، بدولها، مليئة بكتل بشرية لها انتماءات دينية وطائفية وعرقية، كما فيها من المكونات القبلية والعشائرية يمكن استثماره تمهيداً لتفتيتها وتشظيتها إلى دويلات متصارعة ومتناحرة قومياً ومذهبياً وعشائرياً، وبالوصول إلى هذه النتيجة نكون قد ألغينا احتمال الحرب ضد إسرائيل وإلى الأبد) (هركابي،1982: 17). وإلى جانب هركافي، هناك (زبيغينو برجنسكي) مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي قدم بدوره عدد من الأفكار ترمي إلى تفتيت الدول العربية من داخل بيئتها الاجتماعية. وفي مقدمة الوسائل التي نادى بها، دعم الأقليات الدينية المذهبية والعرقية داخل المنطقة عن طريق تحفيز مشاعرها بخصوص هويتها وانتمائها. وكانت دعوته تقوم على استخدام استراتيجية (الطرق أسفل الجدار)، أي البناء الاجتماعي لينتج عنها تجزئة المجزء. كما كانت دعوته تقوم على مسوغ مفاده إعطاء هذه الأقليات حقوقها وحريتها لتعبر عن ذاتها (بريجنسكي، 1980: 43). وتعَّد الأفكار المتطرفة التي حملها (برنارد لويس) استكمالاً لنظرية التفتيت، والتي يدعو فيها أيضاً إلى تجزئة الدولة العربية على وفق الاقليات الدينية والعرقية. وجاء مشروعه للتفتيت مقسماً إلى ثلاثة محاور، المحور الأول: استغلال الأقليات الدينية والمذهبية والقومية في منطقة ما يسمى بـ (قوى الازمات) الذي يمتد من الجناح الجنوبي للاتحاد السوفيتي سابقاً، مروراً بإيران وتركيا والعراق، ودول شبه الجزيرة العربية حتى الشمال الإفريقي الذي يمكن أن يشهد حالات من الفوضى وعدم الاستقرار، ومن ثم تجزئة الدول العربية التي تضم هذه المكونات الاجتماعية. المحور الثاني: استغلال مسألة الحدود لإثارة الصراعات حول مسألة إعادة رسم هذه الحدود، وإعطاء الحق للأقليات في إنشاء دول خاصة بهم. المحور الثالث: اعتماد الكراهية والتوتر بين أغلب الأقليات مع الدولة المتواجدين فيها، والعمل على تشجيع العصيان المدني والتمرد على النظام السياسي الحاكم الذي يعمل على اضطهادهم، ودعم مطالب الأقليات في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الأمر الذي سيقود بدوره إلى غياب الأمن وانعدام الاستقرار وبالتالي تفتيت الدولة على وفق مطالب هذه الأقليات (كامل،2014: 9).

وهذه الأطر النظرية (استراتيجية التفتيت)، باعتبارها الضد النوعي للدولة الوطنية الموحدة، رافقها برامج عمل وسياسات إجرائية يمكن أن تنقلها إلى أرض الواقع، كان من أبرزها ما جاء به (جين شارب) من أفكار حول السياسات الواجب اتباعها لتفكيك الدولة (Sharp،2003: 9-12).

ويطرح شارب خطة، أو برنامج عمل سياسي، في مواجهة الأنظمة السياسية المراد الإطاحة بها وذلك عن طريق تنمية الحركات المعارضة في الداخل، كضد نوعي. فإذا كان النظام السياسي يمثل حالة يراد تغيرها، فلابد من نظام سياسي آخر يكون بديلاً عنه (ضد نوعي). وهنا تطرح المعارضة نفسها لإجراء عملية التغيير، تغيير النظام السياسي. فالمعارضة الداخلية، كما يذهب شارب، هي القوة الفاعلة والحقيقية القادرة على إسقاط الحكومات القائمة المُراد تغييرها. وقد لاحظ شارب أن منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية بضمنها، تضم أقليات دينية وعرقية عاشت ومازالت تعيش تحت وطأة القمع والحرمان والاضطهاد، وبالتالي، فإن شعوب المنطقة محرومة من الحرية والديمقراطية، مع تهميش قسري لحقوق الإنسان فيها، الأمر الذي يدعو إلى تغيير أنظمتها السياسة بأنظمة حكم تمثل الضد النوعي للأنظمة الدكتاتورية. والقوى التي تقود عملية التغيير هي المعارضة الداخلية التي يفترض بها أن لا تتبنى الوسائل العنيفة، إنما تسلك سبيل اللاعنف، كما يفترض فيها أن لا تستكين ولا تستجيب لأنظمتها السياسية الحاكمة إلى أن يُراد إزالتها (Sharp،2003: 13-17). واستمرار العمل المعارض الذي يستند إلى قاعدة شعبية، ومتسلح بدرجة عالية من التصميم

والإصرار من شأنه أن يخلق بالمقابل حالة من اللاستقرار والإرباك في آلية عمل أجهزة النظام السياسي الحاكم ومؤسساته، الأمر الذي يقود إلى تشتيت جهده وإضعاف ادائه. ومع مرور الوقت، ومع توفر الإرادة والعزم على المطاولة في استمرار المجابهة، وإدامة الصراع سيصاب نظام الحكم بأجهزته ومؤسساته بالشلل الوظيفي والعجز في ادائه المؤسسي ما يمهد إلى تفكيكه ثم انهياره، أو بمعنى أدق سيقود إلى تفكيك الدولة (Deutch،1959: 313). ويرى شارب، أن الخيار المفضل في استراتيجية التفكيك هو التزام القوى الشعبية المعارضة للنظام بسياسة اللاعنف في المجابهة، ومن نماذج سياسة اللاعنف التي تمهد لانهيار النظام السياسي: الاضطرابات والاعتصامات والعصيان المدني، تنظيم الندوات والتجمعات والحلقات النقاشية، سحب الولاء من السلطة ورفض التفاوض معها، مقاطعة الانتخابات أن وجدت، سياسة التقشف ومقاطعة السلع والمنتجات الحكومية، الامتناع عن دفع الأجور والرسوم والضرائب... وغيرها من النشاطات الأخرى التي تربك الجهاز الحكومي (Shridharani، 1979: 206).

وكانت الغاية من هذه المعالجة الوصول إلى خلاصة مفادها، إن نظرية الضد النوعي، ومن الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية، كانت حاضرة العديد من الكُتاب الذين شغلت مساهماتهم الفكرية مساحة واسعة لإعداد الخطط والبرامج المتعلقة بتفكيك الدولة العربية الموحدة وتشظيتها عن طريق إثارة النعرات الطائفية والعرقية تمهيداً لإسقاط أنظمتها السياسية، ولعل أجزاء من الواقع العربي الراهن، وفي دول منه، تقدم الدليل على حقيقة ما ترمي إليه هذه البرامج والمشاريع.

المعالجة الرابعة: تطور الدور الوظيفي للضد النوعي / استمرارية التعاون لتفكيك الدولة والمجتمع

كشف لنا التاريخ السري لتحالف بريطانيا والولايات المتحدة مع الحركات المتأسلمة عن درجة عالية من الوثوق باعتبارهم، أي الحركات المتأسلمة، يمثلون الضد النوعي للحركات السياسية الوطنية والقومية التي نشأت في نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي التي اعتبرت مصدر تهديد لمصالح الغرب الحيوية في المنطقة العربية، ما يدفع إلى القول أن هذا الدعم والتحالف الوثيق، وبدافع الضرورات التي تمليها المصالح العليا، ساعد كثيراً في تمكين القوى المتأسلمة على الثبات والاستمرار في عملها، بل أسهم ايضاً في إنتاج المزيد منها وبمواصفات فاعلة في عنفها وتطرفها لتشكل بالتالي تطوراً نوعياً في وظيفة الضد النوعي وأدوات عمله لما وصف بالحركات الجهادية الاصولية المتطرفة، أو الإرهاب الإسلامي. فالملاحظ أنه حتى نهاية السبعينات من نهاية القرن الماضي، وقبل الغزو السوفيتي لأفغانستان في 24 كانون الأول/ديسمبر 1979، لم يقترن الجهاد الإسلامي، من حيث الأداء الوظيفي، بعمليات عسكرية هجومية، أو بعقيدة عسكرية قتالية، كما لم تكن هناك مجاميع مدربة ومسلحة تخوض معارك ضد قوات نظامية لدولة أخرى. ولكن بعد احتلال القوات السوفيتية لأفغانستان، وإقامة نظام حكم موال لها بزعامة بابراك كارمل، أدركت الولايات المتحدة كذلك بريطانيا، وفي إطار صراعهم الأيديولوجي–الجيوسياسي مع الاتحاد السوفيتي، ضرورة وجود قوة موالية لهم تعمل بالضد من الوجود السوفيتي في أفغانستان، فعملتا على تجنيد وتسهيل تدفق عشرات الآف من المتطوعين ومن كل أرجاء العالم للانضمام إلى أخوانهم الأفغان ليشكلوا فيما بعد تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن (Davis، 1996). واعتبر هذا التنظيم الجهادي الإسلامي بأيديولوجيته الدينية، بمثابة الضد النوعي لقوى الإلحاد والكفر، والجدير بالتصدي للشيوعية المعادية للإسلام.

كان رأي الإدارة الأمريكية آنذاك في مواجهة السوفيت، والذي عبر عنه زبيغنيو بريجنسكي في مذكرة رفعها إلى الرئيس الأمريكي كارتر، أن تكون (أفغانستان منزلقاً تستدرج فيه الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي للتورط فيه، لتكون أفغانستان بمثابة (فيتنام جديدة) للسوفيت، حيث تتم مشاغلتهم واستنفازهم وإنهاكهم من قبل جماعات مسلحة لهم عقيدة دينية مغايرة للأيديولوجية السوفيتية) (Brzeziniski، 1979).

وعلى هذا، كانت خطة الولايات المتحدة مصممة على فكرة تصوير السوفيت بأنهم أعداء للديانة الإسلامية. ففي مذكرة كتبها برجنسكي أيضاً والتي سيكون لها دلالة عميقة لانخراط الولايات المتحدة في دعم العمل الجهادي للقوى المتأسلمة، جاء فيها (يجب أن ننسق مع البلدان الإسلامية حملة دعاية، وحملة عمل عسكري على حدٍ سواء، لمساعدة المتمردين (يقصد بهم المتأسلمين الجهاديين)، بالمال والسلاح والخبرات العسكرية فهم يمثلون قوى الصد للحيلولة دون انتشار الشيوعية المعادية للإسلام) (DreyFuss، 2005: 263).

أما بريطانيا، فإنها عبرت عن موقفها المساند للمجاهدين في خطاب ألقته مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا/ في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1979، عظّمت فيه مكانة الإسلام ومن يحمل لوائه في أفغانستان، وأيدت فيه كفاح الشعب الأفغاني (المجاهد) باعتباره البديل الحيوي للماركسية (الملحدة)، وعلى الغرب تفهم قضية هؤلاء المجاهدين والوقوف معهم بأحترام، ولا يكون الموقف منهم موقف العداء، منطلقة من اعتبار أن مصلحة الغرب تقتضي احترام تقاليدهم الدينية. كما عبرت عن موقفها في أن لا ترى

منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان تخضع للدعوة الاحتيالية للماركسية المستوردة (Thatcher,1979).

وهذه المواقف المساندة، التي اتخذتها بريطانيا والولايات المتحدة، بقدر ما أسهمت في صناعة الجماعات الإسلامية المتطرفة، فإنها تؤكد الانطباعات المتشكلة عن كون هذه الجماعات كانت، وعلى الدوام، تمثل جزءاً من السياسة البريطانية والأمريكية في مواجهة القوى المعادية لمصالحها، وهي سياسة لعبت دوراً أساسياً في صناعة تنظيم القاعدة الذي جاءت من رحِمّه الحركات الإسلامية السلفية المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم داعش الذي سيكون له شأن، كضد نوعي، في تفكيك وزعزعة استقرار الدولة الوطنية، وزرع بذور الفتنة الطائفية على امتداد المنطقة العربية، وبما يتوافق مع ما جاء به المشروعين الإسرائيلي والأمريكي (Coll، 2004: 261–270). وما يلفت الانتباه، إن الدعم البريطاني والأمريكي للإخوان المسلمين وبعض الجماعات المتأسلمة المتطرفة، أستمر حتى بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، رغم الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب. ففي الخطاب الذي ألقاه توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا في الأول من آب 2006 أمام مجلس الشؤون العالمية في مدينة لوس أنجلوس، يبين فيه كيف كان دعم بريطانيا للحركة الإسلامية مرتبطاً على الدوام بأهداف سياستها الخارجية، وأن وعلى بريطانيا والولايات المتحدة يتعين عليهما أن يشرعا في تمكين الإسلام والمتأسلمين من أسباب القوة باعتبارهم حلفاء يمكن الاعتماد عليهم في مواجهة القوى المعادية لمصالح الغرب لتحقيق انتصارات سياسية (Blair،2006). وفي مذكرة كتبها انجوس مكّي* أكد فيها على أن معظم الحركات المتأسلمة تبدي استعداداً للتعاون معنا... ويجب إيلاء الاعتبار لتوجيه الموارد والمعونة إليها وتمكينها في عملها السياسي كبديل عن الأنظمة الراديكالية (Mckee، 2006:64).

أما الولايات المتحدة فإنها أستمرت حتى عام 2007 لدعم بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة بالثورة والمال والسلاح، وكانت تعتبرهم بمثابة المصَّدر للقوى العلمانية القومية المعارضة والمعادية للسياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة، وهم (السد المنيع أمام أي تغيير وطني أكثر شعبية وأكثر معاداة للمصالح الغربية، كما يمكن استخدامهم ادوات للضغط على أي نظام سياسي معاد لزعزعة استقراره تمهيداً لإسقاطه) (Novike، 2004)

ويصطف إلى جانب نموذج القاعدة الإرهابي الذي تطور إلى مؤسسة قتالية جهادية، نموذج ثانٍ هو تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام) والذي يمثل أحد أهم التنظيمات القتالية الجهادية المشتقة من القاعدة وأكثرها إيغالاً في أعمال العنف والتطرف. كانت البداية الحقيقية لهذا التنظيم، الذي جاء من رحم تنظيم القاعدة، عندما تسلل المئات من عناصره الذين كانت تحتضنهم إيران وزجت بهم داخل العراق بأعتبار أن ما يجمعهم هدف مشترك هو محاربة الوجود العسكري الأمريكي والتصعيد من ضغط الجهد المقاوم للقوات الأمريكية للتعجيل من عملية انسحابها من العراق (رصاص، 2013).

ولمواجهة التصعيد المؤثر للنشاط الميداني المكثف للمقاومة العراقية التي تحالف البعض من أجنحتها مع تنظيم القاعدة، وبسبب من المشاكل اللوجستية التي كانت تعانِ منها القوات الأمريكية في عمليات المواجهة والاشتباك مع المقاومة العراقية، ابتدع الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية في العراق صيغة (الصحوات) لضرب المكون السُني المقاوم بالمكون السني العشائري المتحالف مع القوات الأمريكية. وبعد أن حققت الصحوات نجاحات كبيرة في إضعاف المقاومة العراقية، تم بعد ذلك استهداف وتصفية العديد من قادة الصحوات ومقاتليها، رافق ذلك إتباع سياسة طائفية ممنهجة من الاعتقالات والاغتيالات والتهجير في المحافظات السنية بذريعة محاربة الإرهاب. وبهذا كتب روبرت غيتس، وزير الدفاع الأمريكي، ومدير المخابرات الأمريكية الأسبق، عن طبيعة السياسة الحكومية في تعاملها مع المكون السني، ووصفها بأنها سياسة فاسدة وغير منصفة، وعديمة الخبرة في العمل السياسي. كما تحدث عن (اللون الفاقع) لها بصبغتها الطائفية في التعامل مع المكون السُني، وعن فرق الموت المكلفة بمطاردة واغتيال واعتقال أبناءه (غيتس، 2017: 47). كل ذلك وَلدَ ردود أفعال قوية تمثلت بالحراك الشعبي والاعتصامات في المناطق ذات الأغلبية السُنية، الرمادي، وصلاح الدين، والموصل، وكركوك، وديإلى. وطالبَ المحتجون بإطلاق سراح الآف من أهل السُنة الأبرياء، وخصوصاً النساء منهم (المفتي، 2017: 603) .لقد حملت مظاهر الاحتجاج والاعتصامات الواسعة النطاق اشكالية معقدة، وفي نفس الوقت مقلقة لحكومة بغداد، ربما كانت وراء السؤال المثار: كيف يمكن مواجهة الحراك الشعبي المتصاعد الذي يطرح إمكانية عالية في تغيير النظام والانقلاب عليه، أو على الأقل الأخذ به إلى مزالق وجبهات متعددة لإستنزافه ما يقود إلى ضعفه وزعزعة استقراره. في هذه اللحظة المفصلية ظهر تنظيم داعش في العراق عندما احتل مدينة الموصل في العاشر من حزيران 2014، وما رافق ذلك من حرب طائفية أدت إلى تمزيق المجتمع العراقي، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً وتساؤلات عدة لها مغازٍ عميقة منها، ولعل أهمها: كيف ولماذا اغفلت الأجهزة الاستخباراتية العراقية، وأجهزة الرصد الجوي والمسح الفضائي الأمريكية حركة قوات داعش وهي منطلقة من شمال شرق سوريا إلى الموصل شمال العراق قاطعة مسافة لا تقل عن (100كم) دون أن يتم أكتشاف حركتها؟ لماذا أصدرت

حكومة بغداد الأوامر بانسحاب القوات العراقية من الموصل والتي تقدر بـ (50) ألف مقاتل تاركين ورائهم الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة لتسهيل عملية دخول ما لا يزيد عن (500) مقاتل من قوات داعش للموصل، ومن دون مواجهتها؟ ما حقيقة الدور الذي لعبه تنظيم داعش في العراق بعد انسحابه من سوريا بعد أن اصطف إلى جانب قوات بشار الأسد في مواجهة المعارضة السورية في بداية انطلاقها (العزوني، 2017). هذه التساؤلات وغيرها ستبقى مثيرة لشكوك قوية حول موقف الحكومة العراقية آنذاك وموقف الإدارة الأمريكية من الصمت أمام هذا الزحف المدمر، وماترتب عليه من تداعيات خطيرة كان لها دور كبير في إضعاف المكون السُني، ما يوحي بوجود سيناريو يقف وراء دخول داعش للعراق مفاده، أن هذا التنظيم الإرهابي أُعدَ للقيام بوظيفة الضد النوعي. فهو من ناحية يبدو أنه الضد النوعي للنظام الحاكم في العراق ليوجد نظام حكم بديلاً عنه هو (الدولة الإسلامية في العراق والشام). ومن ناحية أخرى، يبدو أنه الضد النوعي لضرب المكون السُني في المحافظات السُنية التي أربكت واقلقت باحتجاجات أبناءها الأداء السياسي للحكومة العراقية، إذ هو يوفر الغطاء لضرب هذا المكون وتحجيمه وإضعافه (عطوان، 2015: 220). وهناك من يرى أن من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا التنظيم في العراق، أعمال التهميش والإذلال التي تعرض لها أبناء الطائفة السُنية، والصراع الطائفي بين الطرفين الأساسيين في المعادلة الطائفية (السنة والشيعة) التي أدت إلى تمكين الشيعة السياسيين من فرض هيمنتهم بالكامل على السُنة وبطريقة مهينة ومُذلة (المفتي، 2017: 206-601-685). إلا أن مايدعم وجهة النظر التي تذهب إلى أن تنظيم داعش هو الضد النوعي الذي أُريد به مواجهة المكون السُني هي، إن هذا التنظيم لم يكن له حضور في المناطق والمحافظات غير السُنية، وأن نشاطه تركز على احتلال المناطق والمدن التي تنشط فيها حركات المقاومة والاحتجاج، ما قاد بعد ذلك إلى تدميرها وتهجير سكانها واعتقال واغتيال أبناءها بعمليات عسكرية بذريعة محاربة الإرهاب، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الأحقاد والنعرات الطائفية وتفكيك وحدة المجتمع العراقي (المفتي، 2017: 685).

ومع ذلك، كان من بين أهم نتائج المترتبة على العمليات العسكرية في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق، والتي بدأت منذ منتصف عام 2015 وهي (البنك الدولي، 2018):

1. تدمير 90% من البُنى التحتية، والمنشآت الحيوية الصناعية، والمراكز الاقتصادية والمواقع الأثرية والتاريخية التي لا تقدر بثمن في العراق وسوريا. وكان القصد من التدمير الشامل والممنهج مسح الذاكرة التاريخية في كل من البلدين وإثارة روح العداوة بين أبناء الشعب. كما أن عملية التدمير هذه أُريد بها زيادة غضب السكان من حكومات هذه الدول لحاجتهم للخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية، ما يخلق توتراً بين السكان وحكوماتهم، هذا إذا لم تكن منفذاً لسرقة المال العام والإسهام في تعميق الفساد المستشري في المؤسسات الحاكمة في البلدين عند المباشرة في إعادة الإعمار.
2. إن دخول داعش للعراق، ووجوده في سوريا زاد من حدة المنافسة الإقليمية من قبل الدول المجاورة للدول العربية مثل، إيران، وتركيا، وإسرائيل، وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي. إذ أن هذه الدول كانت وماتزال، تبحث عن مجالات للنفوذ السياسي في كل من العراق وسوريا، وعن تفوق اقتصادي في المنطقة. لهذا، فإن هذه الدول بدأت بالتدخل المباشر وغير المباشر في أحداث المنطقة تحت غطاء وذريعة محاربة الإرهاب، وذلك من أجل تكريس الطائفية، وتدمير اقتصادات الدول العربية المجاورة لها لتبقى تمثل المرجعية من الصراعات الطائفية (تركيا، إيران)، وتبقى سوقاً لمنتجات الدول الإقليمية. لذا نرى أن تركيا مثلاًن دعمت جبهة النصرة بكل قوة في حلب، من أجل تدمير مركز الصناعة السورية. كما أن دخول داعش إلى العراق، كان من بين مقاصده، وقف أي تقدم عراقي سواء في مجال الصناعة النفطية، أو الصناعات الأخرى. كما أن إسرائيل تدير عملية تخريب متعمدة في هذه الدول من أجل أن تبقى المُنتِج الوحيد في شرق المتوسط. لهذا بدأت بدفع هذه العصابات الإرهابية من اجل تخريب المراكز الصناعية وحقول النفط والغاز السورية والعراقية، ومشاغلة سوريا ولبنان بحروب وصراعات جانبية من أجل الاستحواذ على حقول الغاز لذا نجد أن الحكومة الإسرائيلية قررت من جانب واحد أن تَدرج، في منطقة نفوذها الاقتصادي، المناطق الساحلية المتنازع عليها في البحر المتوسط، حيث توجد احتياطات ضخمة من النفط والغاز يُطالب بها لبنان، ويرى أن له الأحقية في ملكيتها، حيث استغلت إسرائيل الفوضى في المنطقة ووضعت يدها على هذه المنطقة المهمة.
3. سياسة النزوح والتهجير: فإذا أخذنا النموذج العراقي، نجد أن العمليات العسكرية التي جاءت كرد فعل على وجود تنظيم داعش في العراق، والتي تمت تحت غطاء محاربة الإرهاب بهدف القضاء عليه، إن هذه العمليات اسفرت عن قصف وتدمير المدن والأحياء السكنية وبناها التحتية، ما أدى إلى نزوح وتهجير المئات من العوائل العراقية من مدنهم الأصلية، الأمر الذي قاد بدوره أيضاً إلى غضب السكان المحليين، وأصبح لسياسة التدمير الممنهج صدى إعلامي واسع النطاق ضد قوات التحالف والقوات العراقية تحديداً، وتحميلهم مسؤولية هذا الدمار وعجزهم عن ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار، هذا إذا لم نأخذ الحالة السورية التي كان بها

أيضاً انعكاسات سلبية (المفتي، 2017: 723).

4. ونتيجة لسياسة التهجير والنزوح الجماعي، حدثت تغييرات ديموغرافية في التركيبة السكانية للعديد من المدن العراقية ذات الأغلبية السُنية، إذ مهدت العمليات العسكرية إلى انتشار الميليشات الطائفية فيها بعد أن تم احتلالها ونزوح وتهجير سكانها، والقيام بعمليات من الاعتقالات والاغتيالات ومصادرة الأراضي والدور السكنية، ما أدى إلى دق أسفين الطائفية، وإضعاف اللحمة الوطنية، وتمزيق النسيج الاجتماعي (البنك الدولي، 2018).

والخلاصة التي نخرج بها من ما تقدم تذهب إلى أن الحركات الإسلامية، وبفعل تطور دورها الوظيفي بالانتقال من العمل السياسي المستكن، في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إلى العمل العسكري التعرضي الهجومي، ومنذ مطلع الثمانينات منه، كانت أما متورطة بأعمال إرهابية أو مبادرة بها. وفي كلا الحالتين كان الإرهاب الذي مارسته الجماعات الإسلامية المتطرفة يوحي أن ثمة وظيفة مركبة تضطلع بها هذه الجماعات وهي تشويه منظومة القيم الروحية والأخلاقية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف، وبما يتوافق مع الخطاب السياسي الغربي المناهض للإسلام، ومن ناحية أخرى، إن هذه الجماعات، أو الحركات الإسلامية المتطرفة عموماً، وتنظيم داعش على وجه التحديد، كانت وماتزال تسير بخط متوازٍ مع مآلات المشروعين الإسرائيلي والأمريكي في إطار استراتيجية التفكيك وإضعاف بنية الدولة العربية الموحدة، وبالتالي فإن هذا الافتراض يصيب جانب كبير من الحقيقة. فالواقع الجيوسياسي على الأرض يؤشر لنا تسَّيد هذا المشهد على أمتداد الوطن العربي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، إلا انه طرف اساس فيما يجري على أرض الواقع. والملاحظة التي تجدر الإشارة إليها، إن الدول العربية التي كانت تمثل أعمدة البناء العربي، تهشمت مقومات وحدتها الوطنية ومزق نسيجها الاجتماعي، وأن المتبقي منها، على الأقل، لم تَعُد دول آمنة ومستقرة كما كانت عليه من قبل. والعامل المشترك الذي أسهم في زعزعة الأمن والاستقرار في معظم الدول العربية، وأخذ يهدد أمنها المجتمعي، هو الضد النوعي، سواء كان متمثلاً بالعامل الخارجي، أو بالعامل المحلي الداخلي ممثلاً بالجماعات الإسلامية المتطرفة كبديل نوعي للدولة الوطنية الموحدة المتميزة بأصالة الانتماء إليها.

الخاتمة والاستنتاجات

كشفت الدراسة عن الدور الذي لعبته نظرية الضد النوعي في رسم سياسات القوى الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) والقوى الإقليمية (إسرائيل) الذي أسهم إلى حد بعيد في تشكيل ملامح الواقع العربي الذي نعيشه اليوم، وماترتب على ذلك من أضرار أصابت بناء الدولة العربية والمجتمع فيها. وذلك من خلال مقايسة المعايير التي بُنيت عليها فرضية الدراسة، ومدى قدرتها على تفسير وتحليل الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية على مدى أكثر من قرن، منذ الحرب العالمية الأولى 1914، والتي كان لها نصيب كبير في رسم الخرائط السياسية لجغرافية الوطن العربي، وما آلت إليه من تداعيات سلبية أستمرت حتى وقتنا الحاضر. وقد لاحظنا أن منطق نظرية الضد النوعي يتماهى مع الافتراض الذي بنيَّ عليه. فصراع الأضداد الأساسية، وفي إطار مصالحهم المتضاربة، وبحكم أغراضهم السياسية التي يعملون من أجل تحقيقها، وكان له الأثر الواضح في تقرير نتائج لاتقدم مؤشرات مريحة للقول أن الدولة العربية بمنأى عن التفكيك إذا ما أُتحيت الفرصة لذلك، أو على الأقل، أنها لاتنعم بالأمن والاستقرار الذي يوفر لها فرص البناء والتنمية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تثبيت أهم الإستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة:

1- في تجربة العرب الحديثة تمظهر الضد النوعي في حقيقتين: فمن جانب، أن العرب عاشوا ويعيشون في موقع جغرافي ومحيط حضاري أرادت القوى الغالبة بأستمرار أن تسيطر عليهما، ثم استجد عنصر الموارد الاقتصادية مما استوجب الإلحاح على المزيد من السيطرة إلى درجة القتل إذا كان الأمر لازماً. وفي جانب ثانٍ، أن العرب تعاملوا مع أقدارهم على مستوى أدنى بكثير مما كان في قدرتهم، من ناحية، وبشكل من العفوية وحسن الظن بالآخر أحياناً، من ناحية ثانية.

2- في بعض الأحيان أخذنا نسمع رأياً يتهم أي تنبيه إلى دور العامل الخارجي (الضد النوعي) في الأزمة العربية بأنه إعجاب بنظرية المؤامرة، وتنديد بالذين يروجون لها. لكن وجدنا أن الوقائع التاريخية المشهودة يستحيل إنكارها. وقد نريح أنفسنا، كما نريح غيرنا، بالإستغناء عن وصف ما جرى ويجري بـ (المؤامرة) كضد نوعي في تشخصينا لدور العامل الخارجي والتوابع المحلية المتحالفة معه، ومن ثم نسميه بوصفه المباشر كصراع مصالح. أو صراع إرادات، أو صراع أضداد وقوى لها مطالبها،وهي تعتمد الغزو وسيلة للتسلط أحياناً، ووسائل القوة الناعمة احياناً أخرى.

3- إن ما يؤكد الإستنتاج السابق، جملة مشاهد ظهر فيها فعل العامل الخارجي كضد نوعي، وهي مشاهد بقدر ما تفسر لنا

هذه النظرية (الضد النوعي) نحسبها مشاهد فارقة في التاريخ العربي الحديث. هناك مشهد يجسده مشروع محمد علي لبناء دولة عصرية في مصر والشام. وقد ضُرب هذا المشروع بواسطة تحالف بين القوى الأوروبية الكبرى المعارضة لقيام دولة عربية قادرة على أن تحكم في مصر والشام. فتم تحطيم أسطول محمد علي وتمزيق جيشه، مما أضطره إلى توقيع معاهدة لندن عام 1840. أي أن الضربة كانت بقوة السلاح. وهناك مشهد المشروع التنويري لعصر إسماعيل الخديوي في مصر، وكان ذلك العصر الذي تبدت فيه بشائر التعليم، وبشائر العمران والاهتمام بالفنون وبشائر الصحافة العربية. وقد انتهى المشروع التنويري بالغزو البريطاني لمصر عام 1882، أي أن الضربة كانت بقوة السلاح للمرة الثانية. ثم هناك مشهد إجهاض الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي، وكيف تم الالتفاف عليها بمعاهدة سايكس–بيكو عام 1916، وما انتهى إليه الأمر بإقامة كيان مغتصب ومصطنع في أرض فلسطين ممثلاً بدولة إسرائيل عام 1947، وبها أصبح التهديد الخارجي خطراً مستوطناً ومقيماً وسط العالم العربي، وكانت الضربة بقوة السلاح مرة ثالثة عندما هُزمت الجيوش العربية عام 1948. ثم تستدعي الذاكرة مشهد المشروع القومي لجمال عبد الناصر بعد ثورة يوليو 1952. وكان هذا المشروع محاولة طموحة لوضع مصر والأمة العربية على مداخل عصر جديد أعقب الحرب العالمية الثانية، واستجابة في الوقت نفسه، لدواعي وضرورات أمن مكشوف ومعرض أمام تهديد مستوطن ومقيم. لكن هذه المحاولة تعرضت لثلاث ضربات: في السويس سنة 1956، وإفشال الوحدة بين مصر وسوريا سنة 1961، ونكسة حزيران سنة 1967، التي أجهضت المشروع القومي، وكانت الضربة بقوة السلاح للمرة الرابعة، وفيها كان الجرح غائراً. وهناك أيضاً مشهد استدراج العراق لغزو الكويت سنة 1990، والضربة العسكرية التي دمرت مايقارب نصف قوته العسكرية بتحالف عربي ودولي عام 1991، لتخرج واحدة من أقوى الدول العربية من دائرة الصراع مع إسرائيل، والقوة التي أُريد بها الوقوف بوجه مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربية عام 1980، ليتم بعد ذلك إزالة نظامها بالكامل، واستبداله بنظام حكم من صناعة الاحتلال الأمريكي سنة 2003، وكان هذا هو المطلوب. وكل من الحدثيّن (1991، 2003) كانا بقوة السلاح أيضاً.

4– إن عملية استهداف المنطقة، وفي مرحلة تاليه، استمرت بوسائل اخرى غير القوة العسكرية الصلبة، إنما بالقوة الناعمة حسب نظرية جوزيف ناي (الإعجاب بالقيم وطريقة الحياة الأمريكية)، ونظرية جين شارب (التفجير من الداخل) وبموجب هاتين النظريتين جاءت موجة الربيع العربي المطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع هذه الموجة تغير نظام الحكم في تونس، واقتلع نظام حسني مبارك الحليف القوي لأمريكا وإسرائيل. ثم توالت الأحداث في تداعياتها فابتلعت سوريا، وليبيا، واليمن، والسودان، والجزائر، وأن كان ذلك بدرجات أقل توتراً. ويمكن أن نضيف أيضاً مشهد نوعي آخر، هو مشهد صناعة الإرهاب، الذي دشن عهده بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وفيه تحول نمط الصراع وسياقات فعله من صراع ضد الخطر الشيوعي والعقيدة الماركسية–اللينينية، إلى صراع ضد الإسلام السياسي وايديولوجيته المتطرفة (الخطر الأخضر).

5– وبناءً على ما تقدم، يمكن أن نستنتج كذلك، إن الحالة العربية، ولكي تستكمل صورتها المأساوية، عززت بمشهد صناعة تنظيم داعش الإرهابي، وبه أُريد بالصراع أن لا يقتصر على أبعاده الدولية، إنما أُريد لهذا الصراع، وعن طريق تنظيم داعش، أن يكون تفتيتي وتفكيكي، عناصره تعمل كأضداد أساسية داخل المجتمعات المحلية في الدول العربية الإسلامية، أُريد للصراع أن يكون طائفياً، سني–شيعي وسني–سني، وأن يكون دينياً، إسلامي–مسيحي، لتنهار به الوحدة الوطنية ويتمزق نسيجها الاجتماعي. والمحصلة التي وصلنا إليها كنتيجة لصراع الأضداد، أو لوجود الضد النوعي، هي المزيد من تفكيك المجتمعات العربية، وإضعاف مقومات وحدتها الوطنية، وتصاعد وتائر هجرة الشعوب والعقول عن أوطانها الأصلية. وفي تقديرنا، أن هذا الواقع هو ماتريده تحديداً القوى الغربية، إن لا تكون هناك دولة عربية قائدة، أو لا يكون هناك أي شكل من أشكال الاتحاد العربي، وان كان بالمستوى الأدنى من الاتفاق، والتضامن والتعاون العربي المشترك.

يتقدم الباحثان بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن على الدعم المالي المقدم لتغطية رسوم نشر هذا البحث.

قائمة المصادر والمراجع

أسعد العزوني، الشرق الأوسط الجديد، من هرتزل إلى لويس إلى ليفي، دار دجلة، الأردن، عمان، 2018، ص47

أسعد العزوني، داعش: النشأة والتوظيف، دار دجلة، عمان، الأردن، 2016.

أسعد العزوني، داعش: تنظيم أجهزة مخابرات الدول، دار دجلة، عمان، الاردن، 2017.

إمام عبد الفتاح إمام، المنهج الجدلي عند هيجل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص 311.

الجزيرة الوثائقية، الخداع السياسي، حرب الخليج الخدعة الكبرى. كذلك كتل جوزيف نيلسون السفير الأمريكي

المفتي، عبدالعزيز، الربيع العربي ماله وما عليه (2017–2010)، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 201، ص 603.

بوب ودوورد، القادة: أسرار ما قبل وما بعد حرب الخليج، ترجمة: محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

بوب وودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

روبرت غيتس، الواجب، ترجمة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2017، الصفحات، 47، 66، 86.

زبيغنيو بريجنسكي، أمريكا بين عصرين، ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص43

محمد صدام، الأزمة الدولية وطرائق إداراتها: دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية– الأمريكية 1990–2003، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير -منشورة، جامعة الشرق الأوسط، تشرين الثاني 2016. ص[41] ومابعدها.

عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية، الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت/لبنان، 2015.

عبد الوهاب محمد الجبوري، خريطة الدم الأمريكية، الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد على الرابط الإلكتروني: http://www.pulpit_alwatanvoice.com

عمر عكاشة، المخابرات تصنع الإرهاب.

فرسخ، عوني، مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي–الصهيوني المعاصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1985

فريدريك انجلز، ديكالتيك الطبيعة، ترجمة توفيق سلوم، دار الفارابي، بيروت 1988، ص 121.

مجدي كامل، رؤوس الشر العشرة، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2014، ص9

محمد حسين الفلاحي، الحرب العالمية الثالثة، الواقع الإسلامي القائم، دار دجلة (عمان، الاردن، 2016).

محمد سيد رصاص، الإخوان المسلمين وإيران، الخميني–الخامنئي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.

وثائق (سي آي أيه) بين بن لادن من مدرسة الإخوان المسلمين إلى التحالف مع إيران، صحيفة الشرق الأوسط 2017/11/4.

يهوشفاط هركابي، استراتيجية إسرائيل في الثمانينات، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1982، ص13

Annie Machon, Spies Lies and Whistle-blowers, MIS, M16 and the shayler Affair (Book Guild Ltd; First Edition (December 31, 2005), pp 166, 171,

Anothony Davis, A brotherly Vendetta, Asia week, 6 December, 1996, www.asiaweek.com.

A. Mckee, The British State's Flirtation with the Radical Islamism, Policy Exchange Institute, London, 2006, p.64.

A. lbbott, Fco, Minute, 7 September, 1971, PRO, Fco39/613: Cabinet Defense and Overseas Policy Committee.

A New Strategy for Securing the Realm, Report by: The Institution for Advanced Strategic Political Studies, Study Group on (A New Isrlali Strategy Toward 2000, January 1996.

Athony Nutling, No End of Lesson: The story of Suez, (London: Constable. 1957, p.p 34-35.

Ben Fenton, MacMillan, Backed Syria Assassination Plot, The Guardian, 27 September, 2003.

Beverly Milton, Islamic Fundamentalism Since 1945 (Routledge, London, 2005) pp.54-55.

Cabinet Office, Study of Future Policy 1960-1970, note by the Joint Secretaries, 26 October,1959, PRO. CAB 21/3844.

Chapman Pincher, Inside Story, A Documentary of the Pursuit of power (Sidewick and Jackson, London, 1978, p.198.

D.Riches, Minute, 8 August, 1958, PRO. Fo371/132545.

Dorril, M16, Op.cit, p793

David Fromkin, A Peace to End All Peace: Creating The Modern Middle East. 19414-1922, Penguin, London, 1989, p.106.

Evgneil Novike, Muslim Brotherhood in Crisis? Terrorism, Monitor, 26/February 2004

F. Engles, Anti Durhing: Herr Eugen Duhring's Revolution in Science, F. L. P.H , Moscow, 1962, p.71.

Foreign Office, Levant Dept, Minute, 24 February,1956, PRO, FO371/12L1858.

Gene Sharp, From Dictatorship to Democracy: A conceptual from Work for Liberation, Fourth U.S edition, The Albert Einstein, 2003.

Hilal Khashan, The New World Order and The Tempo of Military Islam, British Journal of Middle East studies, Vol.24, No.1, May 1997, p.p 5-11.

Hans J. Morgenthau, Politics among Nations, The Struggle for Power and Peace, 4ed, New York, 2972, pp. 155-159.

Jason Burke, Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror (IB Touris: London, 2003. p.137.

John Cooley, Op.cit,pp223-227

J. Troutbeck to Foreign Office, 4 October, 1949 (PRO), Fo 371/75120.

Karl W. Deutch, Totalitarianism, Harvard University Press, 1959, p.313.

Krishnalal Shridharani, War Without Violence: A Study of Gandhi's Method and Its Accomplishments, N.Y. Carland Publishing, 1979, p.260.

L. Williams, Military Aspects of the Israel Arabic Conflict, Tel Aviv University, Publishing Projects, 1975, p.203.

Mathew Jones, The Preferred Plan: The Angelo- American Working Group Report on Covert Action in Syria, 1957, Intelligence and Nationality Security, Vol, No.3, Autumn, 2004, P.403.

Margert Thatcher, Speech to Foregin Policy Association, 28 December, 1979, WWW.Margretthatcher.org.

Philipoe Naughghton, Liverpool held man after naming on UK Terror Black List, The Times, 9 February, 2006.

R. Murphy and B. Estood, We must talk to Political Islamists in the Middle East, in Martin Bright, The British state's Flirtation with Radical Islamism, Policy Exchange Institute, London, 2006, p.p 51-52.

Rober DreyFuss, Devil's Game, Metropolitan Books, New York, 2005, p.263.

Sir A. Kirkbride, to E. Beving, 20, May 1947, Public Record Office (PRO) FO371/62234.

Scott Lucas, Divided We Stand, Britain and the United States and the Suez Crisis (Sceptre, London, 1991, pp. 93-94.

Selwyn Lloyd, International Status, 26 January, 1959, PRO, CAB. 134/2230.

Said Aburish, A Brutal Friendship: The West and Arab Elite (Indigo: London,1997, pp. 127-130).

Stever Coll, Ghost Wars. The Secret History of the CIA, Afghanistan and Bin Laden From Soviet Invasion to September, 2001 (Penguin, Londom, 2004), pp.80-83.

Special Immigration Appeals Commission, Appeal NO. Sc142 and 50/2005.

Sleve Coll. Op.cit, pp261-270

T. Evans, II Mareh, 1957, Foreign Office Minute, Undated (July, 1957, PRO. Fo371/125444.

Tony Blair, Speech, 1 August, 2006, WWW.pm. gov.UK–

Willam Lowther, US funds Terror Group, Telegraph, 25 February, 2007.

The New York Times, 28 December 2001.

The New York Times, 8 November, 2001.

The New York Times, 12 September, 2002.

The NewYork Times, 8 September, 2002.

قائمة المراجع:

محمد صدام، الأزمة الدولية وطرائق إداراتها: دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية– الأمريكية 1990–2003، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، تشرين الثاني 2016. ص41 ومابعدها.

بوب ودوورد، القادة: أسرار ما قبل وما بعد حرب الخليج، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

الجزيرة الوثائقية، الخداع السياسي، حرب الخليج الخدعة الكبرى. كذلك كتل جوزيف نيلسون السفير الأمريكي

بوب وودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

يهوشفاط هركابي، استراتيجية إسرائيل في الثمانينات، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1982، ص13

أسعد العزوني، الشرق الأوسط الجديد، من هرتزل إلى لويس إلى ليفي، دار دجلة، الأردن، عمان، 2018، ص47

زبيغنيو بريجنسكي، أمريكا بين عصرين، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص43

عبد الوهاب محمد الجبوري، خريطة الدم الأمريكية، الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد على الرابط الإلكتروني:

http://www.pulpit_alwatanvoice.com
مجدي كامل، رؤوس الشر العشرة، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2014، ص9.
وثائق (سي آي أيه) بين بن لادن من مدرسة الإخوان المسلمين إلى التحالف مع إيران، صحيفة الشرق الأوسط 2017/11/4.
محمد سيد رصاص، الإخوان المسلمين وإيران، الخميني–الخامنئي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.
عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية، الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت/لبنان، 2015.
أسعد العزوني، داعش: النشأة والتوظيف، دار دجلة، عمان، الأردن، 2016.
روبرت غيتس، الواجب، ترجمة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2017، الصفحات، 47، 66، 86.
المفتي، عبدالعزيز، الربيع العربي ماله وما عليه (2017–2010)،، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 201، ص 603.
أسعد العزوني، داعش: تنظيم أجهزة مخابرات الدول، دار دجلة، عمان، الأردن، 2017.
عمر عكاشة، المخابرات تصنع الإرهاب.
محمد حسين الفلاحي، الحرب العالمية الثالثة، الواقع الإسلامي القائم، دار دجلة (عمان، الاردن، 2016).
فرسخ، عوني، مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي–الصهيوني المعاصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1985
إمام عبد الفتاح امام، المنهج الجدلي عند هيجل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977

References

David Fromkin, A Peace to End All Peace: Creating The Modern Middle East. 194141922, Penguin, London, 1989, p.106.

Sir A. Kirkbride, to E. Beving, 20, May 1947, Public Record Office (PRO) FO371/62234.

J. Troutbeck to Foreign Office, 4 October, 1949 (PRO), Fo 371/75120.

Chapman Pincher, Inside Story, A Documentary of the Pursuit of power (Sidewick and Jackson, London, 1978, p.198.

Scott Lucas, Divided We Stand, Britain and the United States and the Suez Crisis (Sceptre, London, 1991, pp. 93-94.

Athony Nutling, No End of Lesson: The story of Suez, (London: Constable. 1957, p.p 34-35.

T. Evans, II Mareh, 1957, Foreign Office Minute, Undated (July, 1957, PRO. Fo371/125444.

D.Riches, Minute, 8 August, 1958, PRO. Fo371/132545.

Selwyn Lloyd, International Status, 26 January, 1959, PRO, CAB. 134/2230.

Cabinet Office, Study of Future Policy 1960-1970, note by the Joint Secretaries, 26 October,1959, PRO. CAB 21/3844.

Foreign Office, Levant Dept, Minute, 24 February,1956, PRO, FO371/12L1858.

Mathew Jones, The Preferred Plan: The Angelo- American Working Group Report on Covert Action in Syria, 1957, Intelligence and Nationality Security, Vol, No.3, Autumn, 2004, P.403.

Ben Fenton, MacMillan, Backed Syria Assassination Plot, The Guardian, 27 September, 2003.

Said Aburish, A Brutal Friendship: The West and Arab Elite (Indigo: London,1997, pp. 127-130).

Hilal Khashan, The New World Order and The Tempo of Military Islam, British Journal of Middle East studies, Vol.24, No.1, May 1997, p.p 5-11.

Beverly Milton, Islamic Fundamentalism Since 1945 (Routledge, London, 2005) pp.54-55.

The New York Times, 28 December 2001.

The New York Times, 8 November, 2001.

The New York Times, 12 September, 2002.

The NewYork Times, 8 September, 2002.

A New Strategy for Securing the Realm, Report by: The Institution for Advanced Strategic Political Studies, Study Group on (A New Isrlali Strategy Toward 2000, January 1996.

A. lbbott, Fco, Minute, 7 September, 1971, PRO, Fco39/613: Cabinet Defense and Overseas Policy Committee.

Philipoe Naughghton, Liverpool held man after naming on UK Terror Black List, The Times, 9 February, 2006.

Special Immigration Appeals Commission, Appeal NO. Sc142 and 50/2005.

Annie Machon, Spies Lies and Whistle-blowers, MIS, M16 and the shayler Affair (Book Guild Ltd; First Edition (December 31, 2005), pp 166, 171,

Dorril, M16, Op.cit, p793

L. Williams, Military Aspects of the Israel Arabic Conflict, Tel Aviv University, Publishing Projects, 1975, p.203.

Gene Sharp, From Dictatorship to Democracy: A conceptual from Work for Liberation, Fourth U.S edition, The Albert Einstein, 2003.

Karl W. Deutch, Totalitarianism, Harvard University Press, 1959, p.313.

Krishnalal Shridharani, War Without Violence: A Study of Gandhi's Method and Its Accomplishments, ----N.Y. Carland Publishing, 1979, p.260.

Anothony Davis, A brotherly Vendetta, Asia week, 6 December, 1996, www.asiaweek.com.

Z. Brzeziniski to President Carter, 26 December, 1979, http://edition.CNN.com

Rober DreyFuss, Devil's Game, Metropolitan Books, New York, 2005, p.263.

Jason Burke, Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror (IB Touris: London, 2003. p.137.

Stever Coll, Ghost Wars. The Secret History of the CIA, Afghanistan and Bin Laden From Soviet Invasion to September, 2001 (Penguin, Londom, 2004), pp.80-83.

Margert Thatcher, Speech to Foregin Policy Association, 28 December, 1979, WWW.Margretthatcher.org.

Sleve Coll. Op.cit, pp. 261-270

John Cooley, Op.cit,pp. 223-227

Tony Blair, Speech, 1 August, 2006, WWW.pm. gov.UK-

A. Mckee, The British State's Flirtation with the Radical Islamism, Policy Exchange Institute, London, 2006, p.64.

Evgneil Novike, Muslim Brotherhood in Crisis? Terrorism, Monitor, 26/February 2004

R. Murphy and B. Estood, We must talk to Political Islamists in the Middle East, in Martin Bright, The --British state's Flirtation with Radical Islamism, Policy Exchange Institute, London, 2006, p.p 51-52.

Willam Lowther, US funds Terror Group, Telegraph, 25 February, 2007.

F. Engles, Anti Durhing: Herr Eugen Duhring's Revolution in Science, F. L. P.H , Moscow, 1962, p.71.

Hans J. Morgenthau, Politics among Nations, The Struggle for Power and Peace, 4ed, New York, 1972, pp. 155

Qualitative Adversary Theory and its role in State and Society Fragmentation in Arab Region

*Abdelkader Fahmi Altaie, Sahar Mohammad Tarawneh**

ABSTRACT

The study stems from the notion that human existence is governed by opposites conflicts theory.If this argument is politicized and applied it on Arab region, then we find that, due to its geostrategic value, it has always been a target for external forces policies that allied with internal forces sometimes for attainment

In light of the above, the study tries to validate the hypothesis that conflicting interests represent basic conflicting adversaries that are difficult to reconcile, leading to a sustainable state of instability, and may lead to confrontations in which various power tools, including military force, are employed to achieve certain interests.

Events experienced by Arab region, and still, are visions, aspirations and conflicting interests product ,which we have not found solutions to many of them so far, due to demands of the conflicting forces overlapping, either local, regional or international and in accordance with fragmentation and dismantling policies formulated by some Western departments and foreign decision-making centers

Keywords: Qualitative Adversary Theory, Fragmentation, Arab Region.

* Middle East University, Jordan. Received on 26/11/2019 and Accepted for Publication on 8/6/2020.